مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: تحديات القوة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط
اسم الكاتب: م.م. عبد الجبار اسماعيل ابراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7219
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 20:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تحديات القوة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط

م.م. عبد الجبار اسماعيل ابراهيم(*)
raamaaabdul00@gmail.com

الملخص:

اضحى النظام الدولي بعد عام ١٩٩١ نظام اقرب الى الاحادية القطبية. متمثلاً بهيمنة الولايات المتحدة الامريكية. وعليه ادت هذه الاحادية الى تفرد الولايات المتحدة الامريكية في قيادة العالم، مستفيدة من امتلاكها لعوامل القوه ومقوماتها المتعددة. ومتبنيه سياسية الهيمنة على العالم، والمبنية على استعمال القوة والتي لم تكن موفقه، وانما ادت الى نتائج فاشلة وغير مقبولة في قضايا دولية كثيرة من العالم. حيثُ اغرت سياسة (الهيمنة) الولايات المتحدة في التدخل في شؤون كثير من العالم. لا بل جعلتها دولة غزو واحتلال كما حصل في افغانستان عام ٢٠٠١،وفي العراق عام ٢٠٠٣، وكذلك النزاع الاسرائيلي الفلسطيني، فضلاً عن الملف النووي الايراني الذي لم تتم به تحقيق نتائج ملموسة وناجعة. وبالمقابل من سياسة الهيمنة الامريكية، فقد برزت جملة تحديات من قبل دول تُعد كبرى وتمتلك نفوذ في الجوار الجغرافي لها، وتحاول هذه الدول ابعاد الولايات المتحدة بشتى الطرق والوسائل عن منطقة الشرق الاوسط ومناطق تعدها حيوية بالنسبة لها. اما اهمية الدراسة فأنها تأتي من خلال بيان التحديات الصادرة من دول المنطقة والتي تحاول ايقاف التمدد الامريكي، باستعمال كل الوسائل لأجل ابعاد الولايات المتحدة من مناطقهم الحيوية، كروسيا والصين وحلفائهم في المنطقة.

(*) رئاسة جامعة بغداد.

المقدمة:

ان امتلاك الولايات المتحدة الامريكية لمجموعة من العوامل البشرية والطبيعية والاقتصادية واخرى تتعلق بالتقنيات التكنولوجية والمعلوماتية، ادى الى هيمنتها على عدة مجالات ومنها المجال الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والعسكري، وهذا التمكن في المجالات كافة جعل منها قوة عالمية بامتياز على الصعيد الدولي، فهي صاحبة اكبر اقتصاد عالمي، واكبر قوة عسكرية في العالم، خصوصاً بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وما تحقق لها من انتصار عالمي في عام ١٩٩١.ومن هنا برزت رغبتها الحقيقية في قيادة العالم، وعلى الجميع الاذعان لها، على اعتبار انها القوة العالمية الوحيدة من غير منازع. كما انها قائدة حلف شمال الاطلسي. وقد عملت على دعم وتوظيف منظمة الامم المتحدة لأجل تحقيق مصالحها اينما وجدت في العالم، كما عملت السياسة الامريكية على منع الدول الاخرى من الوصول الى مراتب القوة العالمية، وهي تحاول اعاقة كل دور تحاول القيام به الدول الكبرى الاخرى من ان تكون منافسة لها في النظام الدولي الجديد الذي بات يعرف في النظام العالمي بالأحادي القطبية والتفرد به، مستخدمة قوتها الاقتصادية والعسكرية للحيلولة دون ظهور منافس لها في الساحة الدولية. وهذه السياسة الامريكية وجدت كثير من الدول التي تمانع من هيمنة الولايات المتحدة كقطب احادي مهيمن على الشؤون العالمية، وتعمل على اضعاف تلك الهيمنة بكل ما تملك من وسائل الممانعة والرفض. اما الاشكالية، فهي لا تتمثل في ابراز قيمة الهيمنة كسياسة للإدارة الامريكية فحسب، وانما في كون القوة أو الهيمنة، هي من تملي على الولايات المتحدة كيفية صياغة تدابير تجاه هذه التحديات.

ان فرضية البحث تنطلق بانهُ تزداد وتتنوع التحديات لأجل أضعاف وايقاف تأثير القوة الامريكية، كلما زاد التدخل الامريكي في منطقة الشرق الاوسط وما يجاورها من الدول. اما هيكلية الدراسة فقد قسمت الى المقدمة، وثلاث مباحث. المبحث الاول تناول ماهية القوة وانواعها ووسائل القوة، ثم المؤشرات على ان الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمى، والمبحث الثاني يبين مستويات التهديد للاستراتيجية الامريكية الاول: مستوى تهديد من دول كبرى، والثاني مستوى تهديد من الدول الاقليمية. اما المبحث الثالث فقد تناول التدابير المتخذة من قبل الولايات المتحدة الامريكية لآجل احتواء التحديات الصادرة من تلك الدول. واخيراً الخاتمة.

المبحث الاول: ماهيه القوة

لقد تم تناول مضمون القوة ودورها في العلاقات الدولية من قبل كثير من الفلاسفة والمفكرين وكذلك من مراكز فكرية متمثلةً بالمدرسة الواقعية. ومن ابرز منظريها هو هانس مورغنثاو والذي يعتبر علاقات الدول فيما بينها مبنية أساسا على متغير اسمهُ القوة. أذ ان سلوكيات الدول تدفعها للحصول على مزيد من القوة والتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك. وهنا ستكون القوة وسيلة وغاية في نفس الوقت، فالعلاقات الدولية محكومة دوماً بعلاقات القوة والصراع من أجل القوة والتي تبقى الغاية الحاسمة في تبرير الدول من خلال سلوكها العدواني[١].والقوة هي القدرة على التأثير في سلوك الاخرين أو التحكم في سلوكهم تجاه قضية معينة. كما تتسم نماذج تأثير القوة بالتعقيد، فالقوة عملية تتضمن أكثر من مجرد قدرة دولة ما على التأثير في سلوك دولة اخرى في حالة محددة، أذ أن عملية التأثير لا تتوقف عند رد فعل الدولة على الفعل الموجه إليها من الدولة الاولى، بخاصة وان رد الفعل قد يكون القبول، ما يتطلب من الدولة المؤثرة فعل تعاوني ما، لتدعيم الاتجاه الذي اتخذته الدولة المتأثرة ،أو قد يكون عدم القبول ،بما يضطر الدولة المؤثرة الى رد فعل مضاد، وبالتالي ثمة سلسة من الافعال وردود الأفعال التالية التي يمتزج فيها الفعل برد الفعل، بحيث يصبح كل طرف فاعل وهدف في نفس الوقت[٢].فالقوة(Power) بهذا المعنى(القدرة على التأثير في الآخرين، وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل). يكون مفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع إلى مضمون حضاري أوسع ليشمل القوة السياسية والاقتصادية ...وغيرها. ولكن أياً من مصادر القوة مهما تعددت لا يكتسب وزناً وتأثيراً بمجرد وجوده، وإنما يرتبط هذا الوزن والتأثير بالقدرة على التدخل الواعي لتحويل مصادر القوة المتاحة إلى طاقة مؤثرة وسلاح فعال. فالقوة هي امتلاك للموارد والقدرات الاقتصادية والعسكرية والسكان وغيرها. أما القدرة(Capalitiy) فتنصرف إلى إمكانية تحويل هذه الموارد إلى عنصر ضغط وتأثير في إرادات الآخرين[٣]. ويمكن تطبيق القوة بأشكال مختلفة :قوة غاشمة ،اكراه ،حث ،إقناع ،اجتذاب. وتعرف القوة ايضاً بانها الوسيلة للحصول على النتائج التي ترغب فيها الدولة. فلقد كانت القوة تاريخياً تعني القوة العسكرية، لان القوة العسكرية كانت الحكم النهائي في الدولة. ومع ان القوة العسكرية لاتزال تلعب دوراً حيوياً في البيئة الدولية اليوم، فإن عناصر القوة وأدواتها الأخرى

أصبحت مهمة على نحو متزايد. فالنجاح في الحرب على الارهاب يعتمد على اتصالات ومعايير اقتصادية استراتيجية الى جانب اعتماده على القوة العسكرية. والقوة مسألة نسبية وليست مطلقة، فهي نسبية مقارنة بالقوة التي يمتلكها الآخرون ومدى استعداد الطرف المعني لاستخدامها. والقوة تتسم بالدينامية، فالدول يمكن ان تكتسب القوة ويمكن ان تخسرها[٤].ومن ثم أصبحت القوة تعنى كل شيء تقريبا، إذ يسمح بممارسة الضغط النفسي والسياسي، الذى هو جوهر القوة من أجل تحقيق غايات محددة، إذ تعد (القوة) من أكثر المفاهيم التي تتطور مع السياق المحيط بها، فعندما تحل القوة الاقتصادية محل القوة العسكرية فهذا يعني ان مفهوم (القوة) من أكثر المفاهيم تحولا وتغيرا واستمرارا[٥]. ففي عالم يؤمن الجميع فيه تقريباً بأن القوة تستطيع كل شيء والعدالة لا شيء يبقى التسابق نحو القدرة والسلطة أمراً راهناً. وهكذا فإن المقدرة على التأثير في سلوك الدول الاخرى بالكيفية التي تخدم أهداف الدول الممتلكة للقوة هي التي تشكل العمود الفقري لتعريف القوة ومعرفتها[٦].وقوة الدولة تأتي من عناصر قوتها وأدواتها. والتي تتألف من [٧].

اولاً: المحددات الطبيعية للقوة وهي تُصنف باعتبارها عوامل جغرافية، سكانية، وموارد طبيعية.

ثانياً: المحددات الاجتماعية للقوة وتصنف باعتبارها عوامل اقتصادية، عسكرية، سياسية، سيكولوجية – اجتماعية. ان عناصر القوة هي ادوات يمكن تطبيقها وهي في الوقت نفسه مقياس للقدرات.

لقد تهيأت للولايات المتحدة الأمريكية كافة أسباب ووسائل السيطرة على ربوع هذا العالم على النحو الذي لم يتحقق لأية قوة عالمية. عبر احتكارها لخمسة مجالات للقوة الشاملة هي: السياسية، الاقتصادية، العسكرية، التكنولوجية، والثقافية. الامر الذي يشي بأن الأمريكيين قد امتلكوا كافة وسائل القوة [٨]. وتركيز القوة بيد دولة واحدة يدفع الدول الطامحة إلى القيام بأفعال مقابلة وبضمنها أفعال تدفع نحو عدم استقرار محدود أو واسع لأجل استعادة التوازن بشكل منفرد أو بشكل كتلة موازية للقوة التي على قمة الهرم الدولي. كما بات مفهوم القوة يعتمد على العلاقات، بمعنى مدى تكوين منظومة من العلاقات الداعمة(انتشار نفوذ ومصالح في الأقاليم المختلفة، وتحالفات مع القوى الأخرى، وتوزيع مصالح)،إذ تعتمد القوى الكبرى للمحافظة على موقعها ومكانتها الى إيجاد تحالفات عسكرية او سياسية.

ورغم الاعتراف بالمكانة التي تحتلها الولايات المتحدة، بيد انه قد قابل ذلك، حدوث تحول في مضمون عناصر القوة التي تدخل في تقدير قوة الدول، على نحو بات يعطي مكانه لقوى جديدة في النظام الدولي، مثل روسيا الاتحادية والاتحاد الاوربي والهند.[٩].

المطلب الاول: انواع القوة

اولا: القوة العسكرية

ان القــوة العســكرية هــي العامــل المحــوري للقــوة وأداتهــا الرئيسية[١٠].وهي المعيار التاريخي الأول، ومفتاح الأمن والاستقرار للوحدة السياسية، حيث ان الدول الضعيفة عسكرياً كان قدرها أن تخضع للأقوى أو أن تختفي. اما اليوم فان المعيار العسكري لم يعد الأول أو الأهم في قياس القوة لكنه يبقى أحد أهم المعايير الأساسية. وقياسه لا يتم عبر التعداد الرقمي للقوى فحسب، فحيازة العدد الاكبر من الجنود والعتاد لا تعني حيازة القوة العسكرية الأهم. اذ يجب إدخال عوامل أخرى تقنية ونوعية ولوجستية ومعلوماتية واتصالية وقدرة على الحركة والتدخل بعيداً خارج الحدود وغير ذلك، كذلك اصبحت حيازة أسلحة الدمار الشامل من نووية وبيولوجية وكيميائية وغيرها مكوناً أساسياً من مكونات القدرة العسكرية، ناهيك عن حيازة القدرات الفضائية[١١].والقوة العسكرية تضم كل الوسائل البرية والجوية والبحرية – وحتى الفضائية التي تمتلكها الدولة، في وقت السلم وفي زمن الحرب، بغية تأمين تحقيق اهدافها الجيوبولتيكية. والغرض الاساسي لهذه الاداة هو خوض غمار الحرب عند الاقتضاء او منع مثل هذه الحرب من الاندلاع. ذلك، وأحياناً كثيرة تكون حيازة القوة العسكرية (النووية خصوصاً)خير واق من الحروب لما تشكله من رادع للطامعين. حيثُ تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكثر نشاطاً في الساحة الدولية كماً ونوعاً وتأثيراً، وتعتمد معظم القرارات الأمريكية في تنفيذها على استخدام – أو التهديد باستخدام – القوة العسكرية[١٢].وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من الحقائق التي ما تزال ثابتة منذ قرون. ان الجيوش الجرارة تبقى عاجزة امام حروب العصابات المتحركة. فقد انهزمت جيوش الدول العظمى في أضعف البلدان

وأفقرها [١٣]. وما قد يمكن ملاحظته اليوم من تحول طبيعة الصراع الدولي من صراع عسكري أيديولوجي إلى صراع اقتصادي حضاري ما بعد الحرب الباردة[١٤].فالقوة العسكرية تعتمد بالأساس على النمو الاقتصادي والمؤسسات السياسية[١٥].وهنا يتحدد البعد العسكري للاستراتيجية الأمريكية، وخصوصا في المرحلة التي تلت غياب الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة كقوة احادية على الصعيد العالمي، بضمان قدرة عسكرية متفوقة ولا نظير لها وتكون مؤهلة لحماية المصالح الحيوية الأمريكية أينما وجدت، كما يكون بمقدورها إنزال هزيمة عسكرية بأعداء قائمين او محتملين، وبزمن قياسي مختزل وبأقل تكلفة من الخسائر البشرية والمعدات العسكرية في الجانب الأمريكي[١٦].ونظراً لضخامة حجم القوة الأمريكية، ثم شعورها المفرط بهذه القوة، فقد ألفت التعويل على عضلاتها العسكرية ونفوذها السياسي والاقتصادي أكثر من انتهاج لعبة المساومات السياسية، وقد اغراها هذا التفوق باستخدام القوة والتلويح باستخدامها في كل وقت وحين، واذا نظرنا الى الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العسكرية يتبين انها تحوز مواصفات القوة العالمية سواء من ناحية الانفاق العسكري والتسليح، أم من ناحية حجم الاقتصاد .فقد بلغت الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية نسبة تعادل ربع الانفاق العالمي تقريباً ،و٧ مرات الميزانية العسكرية للصين التي تحتل المرتبة الثانية من ناحية ميزانية التسليح، كما انها تمتلك اكثر من ٧٠٢ قاعدة بحرية في الخارج تتوزع على ١٣٠ بلداً في العالم،و٦٠٠٠قاعدة حربية داخل الاراضي والمياه الامريكية[١٧].

ثانيا: القوة التكنولوجية.

لقد باتت التكنولوجيا من أهم معايير القوة، وازدادت صناعات التكنولوجيا وتوسعت الى صناعة، الميكرو- الكترونيك، البيو- تكنولوجيات، برامج الكمبيوتر، الرقاقات المعلوماتية، الروبوتات، الاتصالات، الخ[١٨].ان العاملان الاقتصادي والتكنولوجي يعتبران المعياران الرئيسيان لقياس مدى تقدم أي دولة، فالدولة المتقدمة اقتصاديا هي آليا متقدمة تكنولوجيا والعكس صحيح، وقد اصبحت التكنولوجيا العامل الرئيس سواء لتقدم الدول أو لتنميتها. إن امتلاك الدول للتكنولوجيا يعني انها ستقضي على تخلفها الاقتصادي[١٩].ان الثورة التكنو معلوماتية لم تنعكس اثارها على عقيدة الحرب الحيوية، وانما انعكست ايضاً على اساليب العمل ومناهج التفكير

العسكري لتشكيل الاطار الفكري والفلسفي للعقيدة الامريكية وبمختلف صنوفها القتالية[٢٠].وبالإضافة الى وجود في الولايات المتحدة منطقة وادي السيليكون وهي منطقة استثمارية تقنية أميركية، تعتبر العاصمة التقنية في العالم لاستضافتها المقرات الرئيسية لآلاف الشركات العملاقة العاملة في مجال التكنولوجيا المتقدمة، ومنها تنطلق مشاريع وأفكار عملاقة وخطط وأبحاث مستقبلية تقنية. حيثُ يشمل وادي السيليكون المنطقة الجنوبية من منطقة خليج سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا غربي الولايات المتحدة، وتستخدم مادة السيليكون في الشرائح الإلكترونية التي تدخل في مختلف الصناعات التكنولوجية، وتستعمل عبارة "وادي السيليكون" غالبا كناية عن التجمع الضخم لشركات التكنولوجيا الأميركية المتقدمة في هذه المنطقة[٢١].

ثالثاً: القوة الثقافية.

ان نجاح الولايات المتحدة في تعميم نمط حياتها ونشر ثقافتها عالمياً قام ولايزال، على الاستخدام المنظم لوسائل الاتصال والدعاية والمهارة الفائقة، واحتكارهم لكبريات وكالات الصحافة الدولية، ووضع يدهم على وسائل الإعلام الاساسية وغيرها. ومن هنا ستمنح ثقافة القوة المهيمنة، بفعل الانبهار بها وتقليدها وتبنيها واطلاقها واعتبارها الثقافة العالمية الممثلة لجميع الثقافات، التي يفترض ان يحذو حذوها الجميع، كل ذلك سيمنع الابداعات الذاتية لدى الشعوب الأخرى وطرائق تفكيرهم المستقبل، وستدفع بهم الى الانكفاء على الذات، وهي بهذا تقتل فيهم الاجتهاد والقدرة على الخلق والابداع ليكونوا مجرد تابعين ومقلدين، لا خيار امامهم سوى القبول والاذعان[٢٢].لقد كان أحد أهداف الولايات المتحدة الامريكية من الحرب ضد الارهاب، هو الهيمنة الثقافية، حيث يعد الدين أحد أسس الثقافة في مجال تكامل نظرية العولمة الثقافية، ومن ثم فإن الإسلام طرف في مجابهة هذه الهيمنة، كما ان الصراع الحضاري يمثل طرفاً ثانياً، وكلا الطرفين هما أسس العقيدة والفكر في منطقة تتوسط العالم[٢٣].

رابعاً: القوة الاقتصادية

يفرض المعيار الاقتصادي نفسه بقوة اليوم اكثر من اي وقت مضى، فالقوة الاقتصادية تسمح بالتحول نحو القوة العسكرية أو على الاقل تحمل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية. حيثُ تعد القوة الاقتصادية هدف تسعى

للوصول اليه كل الدول، وهي في الوقت نفسه سلاح بيدها تستخدمها في لعبة القوة على المسرح الدولي، والاداة للتربع على كرسي القوة. وتلجأ واشنطن، في كثير من الاحيان، الى الاداة الاقتصادية لمعاقبة الدول(المتمردة) على سياساتها. وعليه فإن الاداة الاقتصادية تستخدم مكان الاداة العسكرية أحياناً في لعبة القوة الدولية، وقد تحقق نجاحات مطلقة او نسبية بحسب الظروف والمواقع. ويقال عن المال بأنه عصب الحرب وهو سلاح فعّال في الحرب الاقتصادية التي تخوضها الأمم حالياً[٢٤].لقد كانت القوة الاقتصادية ولاتزال المفسر الأساسي لظواهر العلاقات الدولية منذ اندلاع الثورة الصناعية في اوربا ، أن اهمية العامل الاقتصادي قد عرفت تزايدا ملحوظا في ما بعد الحرب الباردة أي تحول الصراع الدولي من صراع أيديولوجي- عسكري إلى صراع اقتصادي – حضاري، تكون الغلبة فيه للأقوى اقتصاديا وتكنولوجيا[٢٥]. ان القوة في الشؤون العالمية تتجه على نحو متزايد إلى النجاح الاقتصادي بدلا من الإحصائيات العسكرية [٢٦].وبهذا شكل العامل الاقتصادي ركناً اساسياً في منهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي لضمان الهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي. حيثُ ادركت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩١ (تفكك الاتحاد السوفيتي) ان القوة الاقتصادية يمكن ان تنجز أهداف قد تعجز عن تحقيقها القوة العسكرية[٢٧].على الرغم من الامكانات العسكرية الهائلة التي امتلكها الاتحاد السوفيتي من اسلحة تقليدية واستراتيجية، فان قوته هذه لم يكن المضي بها على هذا المنوال نظراً للإمكانات الاقتصادية غير المتوفرة لهذا الاستمرار. فالاقتصاد السوفيتي سرعان ما بدا عليه الإرهاق سيما وان آليات اقتصاد الأوامر – من قدرة على التخطيط وتأمين حاجات التنفيذ- لم تعد متوفرة بالشكل المناسب لتأمين التنمية وتسريع الإنتاج، وقد تزايد هذا الوضع خطورة مع الحصار التكنولوجي المفروض عليه واستعمال الغرب لسلاح الغذاء، وتركيز موسكو التكنولوجي على الجوانب العسكرية ولم يعطى الاقتصاد حقه[٢٨].كما وفر الانتشار العسكري الواسع للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مياه العالم واراضيه، الى جانب تعاظم نفوذها السياسي والدبلوماسي سبقاً كبيراً لآلتها الصناعية والتجارية بما لا يضاهي بأي قوة دولية أخرى. فالنفوذ الاقتصادي والتجاري كان شديد الصلة، بالقوة العسكرية والثقل السياسي الأمريكيين، بل كثيراً ما تكون حركة الاساطيل والبوارج الحربية الامريكية جسراً ممهداً لتمدد شركاتها التجارية ومؤسساتها الصناعية والاستحواذ على الاسواق. فهي تمتلك مزيجاً مركباً من القوة

العسكرية والاقتصادية والثقافية .وكذلك ساعدت ظاهرة العولمة التكنولوجية والمعلوماتية وانتشار وسائل الاتصالات الحديثة على تعميم النموذج الامريكي[٢٩].

خامساً: القوة الديمغرافية.

إنه سلاح ذو حدين. فالنمو السكاني الزائد حتماً يؤدي الى إضعاف الدولة. وإذا كان العدد مهماً في السابق فلأنه يعني المزيد من الجنود. لكن المعادلة (المزيد من السكان = المزيد من القوة) لم تعد بهذه الآلية السهلة، فالتقدم التكنولوجي اكتسح الأهمية العددية. لا بل أن المزيد من السكان يعني اليوم في بعض البلدان مزيداً من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والتخلف والتلوث البيئي والتبعية الغذائية وغيرها من الامراض المستعصية. رغم ذلك يبقى المنظار النسبي ضروري لرؤية اوضح الامور. فعدد السكان يساعد الدولة أحياناً في بسط ثقلها دوليا[٣٠].وهذا ما يمكن ان نراه في الصين ذات الثقل السكاني الاول في العالم، وكذلك الهند والولايات المتحدة الامريكية. ومن المعلوم للجميع ان الاهمية للكثافة السكانية تكمن في عنصر الشباب لأنه اكثر انتاجية من غيره من الطبقات العمرية[٣١].

سادساً: القوة الجغرافية.

منذ غابر العصور الى اليوم سعت الجماعات البشرية الى التوسع، وهذا ما سبِب معظم الحروب البشرية، فالتعطش للمساحة تغيّر في شكله الخارجي لكنه بقي ضمناً من أبرز دوافع النزاعات فهل تمثل المساحة عامل قوة او ضعف؟. ان التوسع ومراكمة الاراضي والمساحات يخضع لمنطق مزدوج هو حيازة الموارد الطبيعية والسيطرة على العوامل الاستراتيجية. على الرغم من وجود دول صغيرة الحجم تحمل ثروات تزيد بكثير ما تنتجه المساحات الواسعة[٣٢].إن دور الجغرافيا كعامل حاسم في تفسير العلاقات الدولية، تطلب إنشاء المدرسة الجيوبوليتيكية، والتي قدم انصارها اسهامات كثيرة حيثُ ربطت قوة الدولة مع معطياتها الجغرافية[٣٣].وعليه يعد البعد الجيوستراتيجي واحداً من الامور المهمة في السياسة الامريكية، وذلك في ضوء المخاوف التي تنشأ لديها من إمكانية ملء الفراغ في تلك المناطق من قبل القوى المنافسة لها، اذ يزداد قلقها لمثل تلك الحالة في الأقاليم ذات القيمة الاستراتيجية التي تضيفها عوامل الموقع الجغرافي والموارد

الاستراتيجية. فعلى سبيل المثال يتوقع ان تلعب روسيا بحكم موقعها الجغرافي من منطقة قزوين- القوقاز دورا مهماً في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على موارد هذه المنطقة. مما دفع الامريكان بعد انتهاء الحرب الباردة العمل على تثبيت تقهقر الروس في أوربا، وتراجع دورهم في القوقاز وآسيا الوسطى، ليكون من الاستراتيجيات الهامة هي محاولتها لتقليل دور النفوذ الروسي، وعن طريق توسيع حلف شمال الأطلسي ليضم اليه دول اخرى في المستقبل[٣٤].فالموقع الجغرافي والمساحة والحدود والموارد الطبيعية تجعل العامل الجغرافي عامل مهم لزيادة اهمية قوة الدولة وفي حساباتها السياسية وفي مجال العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: وسائل القوة

تُعرف الوسيلة بانها كل ما يتحقق به غرض معين، يقابلها غاية. او هي واسطة لإيجاد مخرج مناسب من صعوبة[٣٥].حيث تدرك كل دولة أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية رهن بامتلاك القوة والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد ما يمكن بإضافة مصادر أو قوى أخرى كالدخول في تحالفات أو من خلال إضعاف قوى الأخرين بشتى الطرق كالتقسيم والحرب النفسية والهيمنة بمفهومها الواسع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي[٣٦].حيث تسعى الدول لتوفير الأمن من خلال البنية الدولية والقوة، و لتعزيز الاستقرار النسبي. بينما تتحالف الدول فيما بينها لضمان بقائها ومنع أي دولة ومن ان تصبح اقوى مما ينبغي[٣٧]. فقياس عناصر القوة يكون من خلال ملاحظة قدرة الدولة على الفعل والتأثير، منفردة، أو عن طريق التحالفات الدولية[٣٨].وأي حساب للقوة لا يستطيع ان يتجاهل التحالفات التي يتزايد الاتجاه نحوها، فهي تعطي للدولة عناصر قوة أو تحيطها بتحديات تقلل من عناصر القوة التي تملكها[٣٩].والتحالفات بشكل عام على ثلاثة انواع: الاولى هي تلك القائمة في خدمة طموح معين و الثانية فهي تلك المعقودة لمواجهة تهديد معين والنوع الثالث هي تلك الهادفة لتأمين ودعم الاستقرار في منطقة معينة. فالأحلاف وسيلة تلجأ اليها الدول الضعيفة لحماية نفسها ضد جار قوي أو ضد قوة اقليمية طامعة كما انها وسيلة تلجأ اليها الدول الكبرى لبسط سيطرتها على منطقة أو مجموعة من الدول وأحياناً على جزء كبير من الخارطة الدولية[٤٠].لقد تناول (جوزيف ناي Joseph Nye) موضوع القوة وانواعها(الصلبة –الناعمة) على النحو الآتي: "القوة الناعمة هي قدرة أمة

معينة على التأثير في أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العام، وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد"، أن القوة الناعمة هي تمثل أيضا القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة من دون حاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة، وإذا كانت القوة الصلبة تنبع أساساً من القدرات العسكرية والاقتصادية، فأنّ (القوة الناعمة) تتأتى من جاذبية الانموذج، وما يمتلكه من قدرة التأثير والإغراء لدى الناخب والجمهور على السواء، فحينما تبدو السياسة الامريكية مقبولة ومشروعة في أعين الآخرين، سوف يتعاظم دور القوة الناعمة أكثر، وبموازاة ذلك تتراجع الحاجة الى استخدام القوة العارية[٤١]، فكلما كانت سياسة الدولة مشروعة ازدادت جاذبيتها، وعلى الرغم من تزايد أهمية (القوة الناعمة)، فإنّ ناي لم يقلل من أهمية القوة الصلبة، حيث أوضح بان المفهومين مترابطان، وما يميز بينهما هو طبيعة السلوك، فالقوة الصلبة قد تحمل بين طياتها الإرغام والاغراء في الوقت نفسه، والحال نفسها مع القوة الناعمة، وأن القوة الصلبة وحدها لا تكفي، فهناك علاقة بين القوتين، والدليل على ذلك ان الجيش في دولة ما يطيع أوامر الحكومة المدنية، لأنها مصدر الشرعية. وتعد الشرعية أساس القوة الناعمة[٤٢].ان القوة الناعمة(Soft Power) هي الوسيلة المناسبة لتحقيق المصالح الأمريكية من خلال تبني القيم الأمريكية ونشرها مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان والعلاقات الاقتصادية[٤٣].وبهذا بدأت الادارات الامريكية تبحث عن عقد تحالفات مع الهند واليابان لكبح القوة الصينية، بعد عجزها عن خوض المواجهة بمفردها واعتماد عضلاتها العسكرية. فبعد استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، من دون نيل شرعية دولية أو تفويضاً قانونياً من الأمم المتحدة. و ازدياد الصعوبات التي واجهتها القوات الامريكية على الارض، لم يدركوا قادة البيت الابيض أهمية التحالفات الدولية والإقليمية، والحاجة الى غطاء الشرعية الدولية خاصة للحروب واستخدام القوة العسكرية[٤٤].

المطلب الثالث: الولايات المتحدة الامريكية قوة عظمى

منذ العام ١٩٤٥ بدأ التفوق العسكري الامريكي اكيداً لا جدال فيه. فالولايات المتحدة تملك الآلة الاعظم والجيش الاقوى في العالم. ولها وحدها يرجع تقرير مكان وزمان اي عملية محتملة. كما انها تتمتع بميزة القدرة على التدخل في اي مكان في العالم. وهو ما تفتقد إليه كل الدول الأخرى .كما

ويتفق المراقبون في العالم على ان القرن العشرين كان امريكياً بامتياز· إذ تمكنت فيه الولايات المتحدة من احتلال المواقع المتقدمة الأولى في الميادين جميعها. التكنولوجية، والاقتصادية والعسكرية والثقافية و الدبلوماسية. لتصبح القوى العظمى الوحيدة المتربعة على عرش النظام العالمي ما بعد الحرب الباردة. وهي تبحث عن وسائل لإطالة زعامتها على النظام دولي الذي بات احادياً وذلك عبر العمل على الاحتفاظ بالتفوق للميادين المذكورة وعبر الهيمنة على المؤسسات الدولية الرئيسية(الأمم المتحدة ،جماعة السبع G7، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي...) وعلى حلف الاطلسي الذي بات وحيداً في الساحة الدولية، ومنع منافسين محتملين من الارتقاء الى مستوى القوة الأعظم(الاتحاد الأوربي، روسيا، الصين، تحالفات دولية ما).ان القوة الكلية التي ارتقت اليها الولايات المتحدة فريدة بانفتاحها وحضورها الشامل، حيثُ تستطيع امريكا السيطرة على جميع البحار والمحيطات. وكتائبها العسكرية موجودة في كل النقاط المفصلية الاستراتيجية في العالم. والقوى التابعة والمرتبطة بها موزعة في كل قارات العالم. وديناميةِ اقتصادها تشرح سيطرتها الكلية. والاهم من ذلك فهي تبقى المهيمنة في المجال العلمي والتكنولوجي، وجهازها العسكري لامثيل له من الناحية التكنولوجية وفي مجال تكنولوجيا المعلومات فهي تسبق كل منافسيها ويبدو ان الهوة معهم تتسع. ان اية قوة في العالم لا تستطيع منافسة امريكا في المجالات الرئيسية –العسكرية والاقتصادية و التكنولوجية والثقافية- التي تجعل منها قوة شمولية[٤٥]· ان المؤشر الاقتصادي الدال على عظمة الولايات المتحدة الامريكية، يمكن رؤيته من خلال الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الذي بلغ 15 تريلون دولار حتى عام 2008 مشكلاً ما نسبة 30% من الناتج الإجمالي العالمي. والدولار الامريكي هو عملة الاحتياطي الأولى في العالم، حيثُ يسيطر على أكثر من ثلثي احتياطيات النقد الاجنبي لدى البنوك المركزية في العالم. وان 80% من مبادلات سعر الصرف الاجنبي تجري بالدولار. فهي تشكل قطباً اقتصادياً رئيسياً في العالم، انها شريك تجاري مهم لمعظم الدول المتقدمة، وتلك الصاعدة اقتصادياً، ولاسيما النفطية منها، واي انهيار في التجارة الخارجية الأمريكية سيؤدي الى نتائج بالغة السلبية على بقية اقتصاديات العالم. وهي أكبر مستورد في العالم، حيث تشكل وارداتها 16 % من اجمالي الواردات العالمية، وصادراتها تبلغ 12% من الصادرات العالمية،

وتشكل التجارة الأمريكية أكثر من 10% من التجارة العالمية، كما تسيطر على المؤسسات الاقتصادية الدولية والمؤشرات التالية تؤكد الحقيقة:-
-وزارة الخارجية الأمريكية تسيطر على سياسات صندوق النقد الدولي.
-البيت الابيض يسيطر على سياسات البنك الدولي.
-الممثل التجاري الأمريكي يسيطر على سياسات منظمة التجارة العالمية.
-الأسواق المالية الأمريكية قائدة للأسواق المالي العالمية قاطبة.
انها تسيطر على حركة هذه الاسواق وحركة أسهم الشركات العاملة في هذه الاسواق، لقد بلغت عدد شركاتها 162 من مجموع اكبر 500 شركة متعددة الجنسية في العالم. وقد بلغت واردات الشركات الامريكية (162) من باقي شركات العالم (7.4)ترليون دولار، وهو ما يمثل ثلث ايرادات 500 شركة في العالم البالغة(21)ترليون[٤٦].

المبحث الثاني: كوابح ومعرقلات القوة الامريكية في الشرق الاوسط.

لقد بات النظام الدولي يعج بالتكتلات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وهي تكتلات مصالح أو تكتلات انتماءات أيديولوجية وهنا من المتصور ظهور قوى او ربما تكتلات بالضد من التكتل الذي يتمحور حول الولايات المتحدة، ويمكنها ان تضم دول من قبيل روسيا، الصين، الهند...[٤٧]،أن القوى الكبرى إذا ما ارادت تصحيح علاقات التوازن الدولي فإن عليها إقامة علاقات تعاونية وتحالفات دولية – إقليمية[٤٨]. و بينما تطرح الولايات المتحدة بوصفها الدولة المهيمنة لتصورها عن متطلبات النظام العالمي من منظورها القومي، نجد في نفس الوقت هناك رفضا ليس له مثيل من قبل حلفاء الولايات المتحدة في الحرب الباردة. وكذلك الرسالة الكامنة خلف هذه النزعة الاحادية المتسمة بالحجج هي: (إن الولايات المتحدة هي الضامن للنظام العالمي).وهذا هو بالتحديد ما يفضي إلى انعدام وجود أي صيغة للإجماع، اذ توجد دول ترفض حكم امريكا للعالم بنفسها. بما فيها حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيون. لكن لا يوجد أي خليط من الدول الأخرى قادر على منعها من انتاج هذه السياسة[٤٩]،وحيث تسعى الولايات المتحدة الى إشاعة إدراك عالمي مفاده وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة على العالم، هذا الاتجاه سبق وان تبناه اكثر من رئيس امريكي واخرهم الرئيس جورج بوش الابن، واكتسبت سياسة الولايات المتحدة في فرض أجندتها اهميتها وقوتها من عناصر القوة التي تملكها، سواء ما تملكه من عناصر قومية، أو الناتج

عن تحالفها مع دول العالم الغربي وأهمه حلف شمال الاطلسي، أو دخولها في علاقات تحالف مع دول محورية عدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان ومصر والسعودية...،اضافة الى ان القوى الكبرى الأخرى لا توجد لديها الرغبة والارادة اصلاً لمنافسة الولايات المتحدة[٥٠]. الا ان بحث دول منطقة الشرق الاوسط والدول المجاورة لها عن مصالحها في المنطقة قد دفع الولايات المتحدة الامريكية الى الرفض وبيان معارضتها لتلك الدول واعتبارها امر لا يتناسب مع هيمنتها العالمية التي تحاول فرضها على العالم، معتبراً ذلك تحدي لها ولاستراتيجيتها المبنية على مبدأ الهيمنة، وهذا يمكن توضيحه بمستويين: وكالاتي:

المطلب الاول: مستوى التهديد الدولي على القوة الامريكية

اولاً: روسيا الاتحادية

ان انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحرب الباردة قاد الى اعادة انتاج واسعة لسياسة روسيا الخارجية، حيث بدء ت همومها الاقليمية اقرب منها الى طموحات الدولة العظمى وهنا بدأ التركيز جليا على المحيط الجغرافي وان لم يكن ضمن الجوار. والان تحاول روسيا تأسيس حضور دولي جديد تطلعت فيه الى مواقع تقليدية واخرى مستجدة، وقد بدء الشرق الاوسط والمنطقة العربية على الخصوص معنيا بهذا التحول، وذلك لآجل خدمة اهداف استراتيجيتهم التي تحتوي على مصالح كبيرة خفية ومعلنة في المنطقة العربية وخصوصاً المصالح الروسية في سوريا[٥١].حيثُ تعَّد روسيا الاتحادية واحدة من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي، ليس فقط لأنها تعُتبر الوارثة الرئيسية للاتحاد السوفيتي السابق، بل لأنها تتوفر على مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور مستقبلاً[٥٢].وإعادة إحياء روسيا كقوة اوراسيه تفترض إعادة بناء مساحة أمنية ما بعد سوفياتية، وهذا ما تحاول القيام به عبر خطوات عديدة[٥٣].وكانت روسيا قد انتقلت في عهد فلاديمير بوتين إلى مفهوماً جديداً للانتماء يقوم على استعادة المكانة الدولية لروسيا، والحفاظ على الأمن القومي في آن واحد[٥٤].والدفاع عن روسيا ومصالحها المستقبلية عبر تنشيط الدور الروسي سياسياً واقتصادياً في حل المشكلات الاقليمية والدولية التي تواجه الامن القومي في القرن الحادي والعشرين[٥٥].فروسيا الان تبحث عن مرتبة الشريك في جميع المناطق التي يرى فيها مصالح استراتيجية، واحد مسؤوليها يقول (إن الموقف الدولي يتطلب أن تكون روسيا ليس فقط قوة كبرى تاريخياً، ولكن قوة كبرى

حقيقية)، فالسياسة الروسية تستمد قوتها ليس على اساس الظروف الآنية، بل على اساس المصادر الروسية الكامنة والضخمة، فروسيا ترفض هيمنة القطب الواحد تحت قيادة الولايات المتحدة الامريكية[٥٦]. ان روسيا وان اعتبرت حلف الناتو هو تهديد لأمنها القومي ومصالحها الحيوية فأنها رسمياً تعده شريكاً في مواجهة اخطار مشتركة قد تهدد الطرفيين كالإرهاب الدولي، وانتشار اسلحة الدمار الشامل في مناطق قريبة من روسيا. لقد عمدت روسيا الى القيام ببعض الممارسات العسكرية التي تهدف الى إثبات قدراتها العسكرية ليس في المجال الفعلي للقوات كما حصل في الحرب الجورجية وانما ايضاً المناورات العسكرية الهادفة الى اثبات القدرة على الرد وفي مديات جيوبوليتكية أبعد من منطقة الكومنولث، وكذلك الوجود المستمر لأسطولها الحربي في البحر المتوسط وقاعدته الرئيسة في ميناء طرطوس السوري[٥٧]. لقد تحولت بناء التحالفات خلال ولاية بوتين الرئاسية الثانية الى ممارسة أحيطت بكثير من الاهتمام السياسي وبحملات العلاقات العامة، بل وعدت بموضوع أمن الطاقة، وان تضمن روسيا تنظيم التدفقات الرئيسية لموارد الطاقة عبر عقود طويلة الاجل وتعهدات سياسية ذات طابع رسمي[٥٨]. فتطلع روسيا نحو الريادة العالمية جعلها تتجه نحو إقامة علاقات تحالف/تعاون مع القوى الاقليمية المحيطة خصوصاً المنطقة العربية، والعمل على إعادة صياغة السياسات الاقليمية[٥٩].فلروسيا مصالح اقتصادية قوية في إيران، وموارد ايران الطبيعية تقوض القوة الامريكية ليس على روسيا وحسب، وانما على النظام الإيراني ايضاً[٦٠].ويصل تطور العلاقات بين روسيا وإيران الى درجة التحالف وتنسيق المواقف والتعاون للاستفادة من ثروات بحر قزوين، وحصول إيران على مستوى افضل من التكنولوجيا الروسية في مجال الطاقة النووية، واتفاق الطرفين على كيفية تحقيق سلام واستقرار على المستوى الاقليمي[٦١]. ان لجوء روسيا إلى بناء تحالفات سواء مع الصين، أو الهند، أو الاتحاد الاوربي، البرازيل، فنزويلا ونيكاراغوا، وكوبا، وبوليفيا، من اجل زيادة نفوذها وتأثيرها العالمي. حيثُ وجدت القواسم المشتركة مع هذه الدول لكثير من القضايا ولحالات عديدة. وقد كفلت منظمة شنغهاي (والتي تضم كل من روسيا والصين، اوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان ،اضافة الى ايران والهند وباكستان بصفة مراقبين)التعاون الأمني والعسكري والاقليمي بهدف إبعاد هذه المنطقة عن التجاذبات و الاستقطابات والتدخلات الدولية والخارجية[٦٢].وأن تجنيد روسيا

في سبيل بناء تفاهم في وجه تقدم إيران النووي بات اكثر صعوبة منذ ان استخدمت روسيا القوة في جورجيا في آب/٢٠٠٨[٦٣].وكذلك ضم جزيرة القرم التي مثلت صدمة قوية لأوربا،التي لاتزال تستحضر اثار الحرب العالمية الأولى والثانية،حيث خذلت اوربا الشعب الجورجي الذي كان يطمح لانضمام الى الاتحاد الأوربي والى حلف الناتو،حينها تعالت اصوات كثيرة تنبه الأوربين الى ان تخاذل القارة العجوز امام طموحات روسيا بوتين،التي اقدمت على قضم جورجيا امام كل العالم ستكون له تداعيات خطيرة،وهو ما حدث فعليا في ٢٠١٤،عندما ضمت روسيا جزيرة القرم في سابقة تاريخية لم يحدث مثلها بعد الحرب العالمية الثانية[٦٤].فلقد استعادت روسيا عافيتها للبروز كقطب قادر عن الحد من التحركات الأمريكية المنفردة في العالم، خصوصا من موقفها من الازمة السورية، بحيث أن ملف هذه الازمة أصبح بيد روسيا، وهذا معناه أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتفاهم مع روسيا من أجل أيجاد مخرج لهذا الأزمة مثلما عليها أن تتفاهم مع ايران بشان برنامجها النووي، وهنا ستصبح احتمالات الحرب ضد إيران خياراً بعيداً لآن روسيا سترفضه بشدة[٦٥].ان سعي روسيا الى زيادة نفوذها في منطقة الشرق الاوسط خصوصا في سوريا باعتبارها منطقة حيوية للغاية، لا يخدم مصالحها فحسب، بل يصب ايضا في مصالح الصين، التي باتت اليوم اكبر مصدر للسلع والبضائع الى دول الخليج، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة الامريكية. حيث ترى الصين ان زيادة النفوذ الروسي في منطقة الشرق الاوسط افضل بكثير من وجود النفوذ الامريكي المنافس، خصوصا ان واشنطن سعت الى ابعاد الصين عن هذه المنطقة خلال السنوات الماضية[٦٦].

ثانيا: الصين

تحتل الصين مكانة كبيرة على الصعيد الاقليمي والدولي، وهي تمثل قوة اقتصادية لا تقل اهمية عن قوى اقتصادية دولية اخرى، فهي صاحبة أسرع نمو اقتصادي، حيثُ يشير ذلك بانها ستلعب دوراً عالمياً. فالصين وقوى اخرى تواصل النمو والتي سيصل بعضها الى مستوى نظيرتها الأمريكية في بعض عناصر القوة خصوصا اذا ما استطاعت تسريع معدلات نموها الكلي بشكل استثنائي فإنها قادرة على ان تكون منافسة للولايات المتحدة في مدة قد لا تتجاوز عشرة سنوات القادمة [٦٧].لقد اتجهت القوى الكبرى الى دعم قدرتها على المنافسة دولياً، وبما يضمن موقعا أفضل في مجالات التفاعلات الدولية، كما هو الحال مع الصين التي عمدت الى تبني بناء

القـدرات الذاتيـة الشـاملة لهـا، فمنـذُ عـام ٢٠٠٠ أرتفـع ناتجهـا القـومي الى(١٠٨٠ مليار)دولار، وكذلك زاد انفاقها العسكري لتحتل المرتبة الثانية عالمياً. كما ان اتجاهات الصين النووية بنيت على فرضيتين: الأولى ان حاجة هذه القوة الى قوة نووية لم تنتف بانتهاء الحرب الباردة لأسباب أهمها عدم الثقة في الضمانات النووية الأمريكية. اما الثانية، فان القوة الصينية لا تؤدي مجرد دور رمزي، بل ان لها اهمية امنية حقيقية[٦٨].ان بروز كل من الصين وروسيا الاتحادية، كدولتين لهما شأن كبير حالياً في الساحة العالمية يفرض عليهما في تبوء مراكز منافسة للولايات المتحدة الأمريكية على الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكري لكسر حالة القطبية والتفرد والهيمنة الأمريكية على العالم[٦٩].حيثُ تشعر الصين بالقلق الامني من وجود القواعد العسكرية الامريكية في منطقة اسيا الوسطى، ومن مفردات الدرع الصاروخي الامريكي واحتمالات نشره في مديات هذه المنطقة[٧٠]. ونظراً للخصومة المشتركة تاريخياً وحالياً من قبل روسيا والصين للسياسة الأمريكية، تقاربت الدولتان أكثر فأكثر لضمان تعزيز وجودهما على الساحات الإقليمية والدولية والاتجاه نحو فرض أنفسهما كأقطاب عالمية ذات فعالية وكفاءة في إدارات المشاكل والأزمات العالمية. وعليه فإن طبيعة التوجهات الصينية تجاه المنطقة بشكل خاص وتوجهاتها الدولية بشكل عام تجعل التراجع عن استمرار الموقف الحالي أمراً ليس يسيراً ويتجلى ذلك في حرصها على العلاقة مع إيران التي تمثل مورداً أساسياً لها في المصادر النفطية، وان كانت السعودية تمثل المورُد الأول للصين، لكن البعد الاستراتيجي الصيني يقوم على اساس ان اي ازمة حادة بين الصين والولايات المتحدة قد تجعل من السعودية طرفاً لا يؤمن جانبه، على عكس الوضع مع إيران[٧١].فالمحور الجديد بين بكين وطهران يمثل تهديداً واضحاً للنفوذ الأمريكي على الصين، فالنفط الايراني يغذي ظهور الصين كمنافس دولي للولايات المتحدة في القوة والنفوذ[٧٢].وبذلك ستكون الصين لاعباً رئيساً وشريكاً مهماً في تحقيق الأهداف الايرانية، ولاسيما في السلاح والطاقة والبرنامج النووي الايراني، مشيراً الى أن النمو الاقتصادي غير المسبوق، والاحتياطيات النقدية الضخمة، واستراتيجية الصعود السلمي للصين كل ذلك هيائها لبروز قوة على الساحة الدولية، وأن تشكل تحدياً للولايات المتحدة بصفتها القوة العظمى المهيمنة في العالم، والمصالح متبادلة بين الطرفين الايراني والصيني، فإيران الطامحة الى أن يكون لها دور إقليمي ودولي، بحاجة الى التكنولوجيا

والسلاح وخبرات الصناعة النووية والسلع الاخرى، رأت كل ذلك لدى الصين التي اطمأنت لمصادر الطاقة القريبة منها، كما أنّ الصينيين أكثر ابتهاجاً في ظل استمرار العقوبات الاقتصادية الدولية على ايران، لان الاخيرة ليس لها بديل عن الصين[٧٣]. لقد عارضت الصين فرض عقوبات من خلال استخدام حق النقض، وتمييع قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتدعم حق إيران في الحصول على برنامج نووي للأغراض السلمية، والسبب في هذا الموقف المتردد للصين هو أن (١٤%)من وارداتها النفطية تأتي من إيران، وأن أنتشار المصالح الصينية في هذه المناطق والمدفوع بسبب أمن الطاقة قد شكل تحديا للمصالح، ولأهداف سياسة الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمى، والتي أظهرت استعدادها لاستخدام القوة لضمان إمداداتها من الطاقة[٧٤].حيثُ يقف النفط الإيراني بإغراءاته لمحور (بكين-طهران) الجديد، والذي يدعم الآن التحدي الصيني لقوة ونفوذ أميركا العالميين.[٧٥].

المطلب الثاني: مستوى التهديد الاقليمي في الشرق الاوسط على القوة الامريكية

ان هناك قوى صاعدة، بإمكانها ان تكون مراكز استقطاب دولية تنافس وتزاحم الولايات المتحدة في مجال النفوذ العالمي، اذا ما تشكلت هذه القوى مع بعضها تحالفاً، فستكون امام كتلة دولية واحدة تملك الكثير من اسباب القوة[٧٦].وبذلك فإن الولايات المتحدة باتت ملزمة بحساب مصالح الاطراف الإقليمية في سياساتها، بعد ما كان العكس طوال العقدين الماضيين، وهذا يحدث في الشرق الاوسط وفي شرق اسيا وفي جنوب اسيا[٧٧].

اولاً: ايران

ان إيران اليوم تُعد دولة قوية في المنطقة، وقد استعادت قيمتها الاستراتيجية، من خلال ما تمتلكه من قدرات اكثر وتأثيرات أكثر في مشكلات المنطقة. حيثُ زادت قيمتها إقليمياً منذُ انهيار الثنائية القطبية. ان لإيران موقعاً استراتيجياً متزايداً في الأهمية عبر التاريخ، وهذا ما اكدته النظريات الإستراتيجية، وذلك بوقوعها ضمن مناطق التحكم والقوة في العالم، فضلاً عن وجود النفط فيها ووقوعها بين منطقتين غنيتين بالنفط هما الخليج العربي وبحر قزوين[٧٨].ولديها الإمكانات العسكرية التي لايستهان بها، والتنوع الجغرافي المهم، والى ذلك تتمركز فيها القوات الأمريكية في الجوار الإقليمي، خاصة بعد ان أصبحت الولايات المتحدة جاراً لإيران بعد احتلالها كلاً

من أفغانستان والعراق[٧٩].ويرى الكثيرون من المتابعين لتطورات الأزمة النووية الإيرانية" أنها لا يمكن ان تكون نفس نهاية سيناريو الأزمة العراقية التي انتهت بالغزو الأمريكي للعراق. وذلك لأن إيران ليس العراق من الناحيتين: الاقتصادية والعسكرية، كما أن الموقف الدولي من سياسة الولايات المتحدة في المنطقة والعالم اصبح مختلفاً عنه أثناء الأزمة العراقية، وهناك تحول في مواقف كثيرة من الحلفاء لدرجة تظهر اتجاه التحالف الدولي في العراق للانهيار بعد الفشل الأمريكي[٨٠]،وان أصرار الولايات المتحدة على استخدام الضغط على إيران من أجل احتوائها هو" القناعة الأمريكية بان إيران اصبحت اليوم أكثر تهديداً وقدرة على ممارسة هذا التهديد[٨١]. ولكي تستطيع واشنطن تنفيذ سياستها في العراق، سيكون عليها أن تتوصل إلى تفاهم مع إيران التي تمتلك العديد من أوراق الضغط والقوة على الساحة العراقية، وكذلك بالنسبة للملف الأفغاني، اما بالنسبة لعلاقات إيران مع فصائل المقاومة الفلسطينية، وتحديداً حماس والجهاد، إضافة الى حزب الله اللبناني، وما تقدمة إيران من دعم لهذه الفصائل، والتي ترى الولايات المتحدة" بان هذه العلاقة والدعم يعيق التوصل الى تسوية للقضية الفلسطينية، فضلا عن علاقة سوريا بإيران، إضافة الى ملف الطاقة، والذي لن تستطيع الاستغناء عن مصادر الطاقة التقليدية في منطقة الشرق الأوسط، على الأقل لمدة مائة عام قادمة. ولاسيما أن إيران تمتلك ثاني احتياطي العالم للنفط والغاز في العالم. لقد عدتّ الولايات المتحدة مواقف كل من الصين وروسيا بشأن العمل العسكري أو العقوبات الاقتصادية كمحددات رئيسية للضغوط الأمريكية في هذا الشأن، مما فرض على الولايات المتحدة استبعاد أو تأجيل فكرة (تغيير النظام في طهران)، والتركيز نحو دبلوماسية تغيير سياسات النظام، ومع ذلك لم تحقق الولايات المتحدة أهدافها من خلال دبلوماسية تغيير سياسات النظام، لكنها قامت على محورين، الأول: الانفتاح على إيران والتخلي عن لهجة التهديد بتغيير النظام. والثاني/ محاولة احتواء إيران عبر تقليم الأظافر وتعتبر الولايات المتحدة أن إيران تمثل تهديداً كبيراً لمصالحها الاستراتيجية ولأمن حلفائها، خاصة إنّ هي امتلكت السلاح النووي، حيثُ تدير الولايات المتحدة الأزمة النووية الإيرانية، والتي رأت فيها فرصة للتخلص من التهديد الذي تمثله إيران، وحتى لو لم يثبت سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، لظلت الأزمة فرصة مهمة بالنسبة للولايات المتحدة للتخلص من التهديد الذي يمثله النظام الإيراني[٨٢].لقد ادركت إيران ان موقعها الاستراتيجي المهم المطل على

منطقة الخليج(مصدر النفط في العالم) وعلى بحر قزوين(الذي يختزن ثروات هائلة من النفط والغاز)،قد بدأ يتحول عبئاً عليها في ظل الواقع الدولي الجديد، وفي ظل سياستها المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية وسعيها للتوصل الى حيازة الأسلحة النووية، وفي الوقت الذي لا تزال واشنطن مترددة حول الموقف الذي يجب اتخاذه معها، وعلى الرغم من المغامرات التي أقدمت عليها في العراق في العالم ٢٠٠٣،وفي أفغانستان في العالم ٢٠٠١،فأن محاولة فرض تغيير النظام من خلال استخدام القوة لاتزال قائمة في واشنطن. لقد استمرت إيران في اعلان عدائها للولايات المتحدة الأمريكية، وفي التنديد الرسمي بسياستها منذ انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩،وبعد انتهاء الحرب الباردة، وبعد احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كذلك، لكنها في الوقت نفسه بذلت جهوداً كبيرة ومضنية ومكلفة في اتجاهين :

-الاتجاه الاول: هو البحث البدائل السياسية والاقتصادية والتسليحية التي تحد من أثر هذا الاختلال في أمنها الداخلي، وفي دورها وموقعها في ظل الحصار لاحتواء الامريكيين وتوجهت نحو أوربا وروسيا الاتحادية والصين الشعبية وكوريا الشمالية.

-الاتجاه الثاني: هو الابتعاد عن المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية وتجنب أي حرب اقليمية يمكن ان تتورط فيها بعد كارثة الحرب العراقية –الإيرانية التي استمرت لثماني سنوات [٨٣].أن الولايات المتحدة تطرح جميع الاحتمالات الممكن العمل بها تجاه إيران، وانها لا يمكن أن تستبعد أي فعل في المستقبل،و من أهم الأسباب الداعمة للاستراتيجية الأمريكية، ان تنهج في المستقبل وسيلة الحوار مع إيران، انطلاقا من الأدراك بان الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق من دون اشراك إيران، وهذا لا يمكن تحقيقه بالقوة[٨٤].لقد اصبحت ايران الآن في صلب المشكلات الرئيسية التي يعانيها الشرق الأوسط، بحيث اصبح من الصعب التخيل بان أياً من تلك المشكلات سيلقي حلا من دون معاونة إيران، اذ يجب التعامل مع إيران كما يتم التعامل مع الصين، بمعنى :أنها دولة يمكن التنافس والتعاون معها في الوقت نفسه[٨٥].

ثانياً: قوى اقليمية صاعدة ذات تأثير على القوة الامريكية .

يبقى الصراع والسباق نحو المزيد من القوة والقدرة قائماً بين الدول، كما كان الحال بالأمس قبل وعبر التاريخ. وفي عالم تحكمه المصالح ستبقى البلدان الفقيرة والضعيفة محط اطماع القوى الكبرى الباحثة عن الأسواق

والنفوذ والموارد الأولية. بالإضافة الى ان هناك دول قد تنهض كقوى اقليمية تتمتع بنفوذ معين تستغله لممارسة ضغوط على مراكز القرار لدى الدول العظمى(مثل: اسرائيل، ايران، تركيا، الهند، مصر، كوريا الجنوبية، المكسيك، البرازيل ،كندا....الخ).فالقوة "قد تمارس من جانب واحد بشكل انفرادي أو بصورة تحالفية"، بمعنى آخر لن تبقى القوة الأمريكية في المرتبة الاعظم اذا تحالفت في وجهها قوتان أو اكثر من القوى المنافسة او الرافضة لنظام دولي تسيطر عليه الأحادية الاميركية. ويرى بريجنسكي حلاً لتسمية الدول الكبرى الاخرى بانهم لاعبين جيوبوليتيكيين من الدرجة الاولى وهي الدول التي تحظى بقدرة وارادة وطنيتين كافيتين لممارسة قدرتها ونفوذها خارج حدودها فتكون بذلك قادرة على التأثير في مجرى العلاقات الدولية بطريقة تضر بالمصالح الامريكية، وهكذا فإن الدور الأمريكي في العالم قد يتعرض لانحسار تدريجي، بسبب قدرة المنافسين والمرشحين المحتملين، الى جانب القوة الاعظم [٨٦]. والحديث عن عناصر القوة الاقتصادية والثقافية بات يعطي مؤشرات على تراجع مكانة الولايات المتحدة عالميا مقابل بروز عناصر قوة تنافسية للقوى الكبرى الأخرى التي تنمو حصيلة قوتها بمعدلات أسرع من معدل نمو عناصر قوة الولايات المتحدة[٨٧]. أن القوى الكبرى إذا ما أرادت تصحيح علاقات التوازن الدولي فان عليها اقامة علاقات تعاونية وتحالفات دولية –اقليمية، ومثل هكذا سياسات ستعمل لأحداث توازن مع الولايات المتحدة وحرمانها من إمكانات المساومة أو المناورة عبر المجالات (المناطق/القوى) الإقليمية[٨٨].

حيثُ تمثل الكثير من العلاقات بين الدول وخاصة الدول الاسيوية تحدياً للولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط وما يجاورها، ومن هذه التحديات:

١-حال العلاقة بين الصين وباكستان، وكذلك علاقة الهند الناشئة حديثاً مع ايران والتي هي نتاجاً لأزمتها (الهند) المحلية في قطاع الطاقة[٨٩].

٢-ان التوسع الصيني والهندي في قطاع الطاقة في الخليج يمثل واحدا من التحديات المهمة التي تواجه سياسات الولايات المتحدة في تلك المنطقة من العالم[٩٠].

٣-فقد رأت روسيا انه من مصلحتها تعزيز علاقتها الاقليمية مع إيران التي كانت تعارض السياسة الامريكية في المنطقة، حيث التقت الدولتان في العديد من الرؤى التي استندت على رفض ومعارضة هيمنة القطب الاوحد في النظام

الدولي الجديد[٩١].وتؤكد روسيا ان ممارسة ضغط قوي على ايران من التهديد باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية في محاولة لزيادة عزلتها الدولية، يمكن ان يؤدي الى تطرف نظام الحكم فيها، ويحفزه على ابتكار برنامج للردع النووي[٩٢].

٤-وكما يعود التحالف التجاري بين طهران وبكين الى منتصف التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت، يمكن القول ان ايران كانت تساعد الصين على تشكيل تحدً لهيمنة أميركا العالمية، وحتى إذا لم تصبح الصين المنافس الند لواشنطن، إلا ان احتياجاتها من النفط والغاز ستمنحها أسباباً وجيهة لمعارضة السياسة الامريكية تجاه طهران. ويظهر ان لدى الصين وايران اراء متشابهة حول عدد من قضايا السياسة الخارجية، مثل الوضع في الشرق الأوسط، وافغانستان، واسيا الوسطى ويدافع كلاهما عن الحاجة الى مجتمع دولي متعدد الاقطاب يمكنه تحدي قوة نفوذ اميركا العالمي[٩٣].

وإذا لم تستطع القوة الاقليمية المهيمنة من الحفاظ على عناصر قوتها ومساحة الارض والقضايا التي تمسك بها، فإنها ستصطدم بأطراف دولية أو اقليمية طامحة[٩٤].فالتحالفات تعنى مدى تطابق المصالح الأمنية والإستراتيجية لصياغة اطر عمل متقاربة بهدف تحقيق أهداف مشتركة او لعزل او لردع خصم او منافس ما [٩٥].فالآمن الإقليمي هو تنسيق عسكري لردع أي تهديد، إذ يمثل اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً الى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحّد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها، وربما يعني ايضاً سياسة مجموعة من الدول تنتمي الى إقليم واحد تسعى الى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم[٩٦].لقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية الدور الإيراني المحتمل تزايده في منطقة قزوين-القوقاز في دائرة اهتماماتها، وخاصة في ضوء الرغبة التي تمتلكها هذه الدولة في مجال المشاركة في مشروعات نقل النفط من هذه المنطقة. واذا ما نجحت ايران في بسط نفوذها هناك فان المخاوف سوف تزداد من امكانية تزايد الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وهو ما دعا البعض الى تقديم النصح للإدارة الأمريكية بضرورة العمل على تعزيز عزل ايران اقتصاديا وسياسيا من التأثير في هذه المنطقة[٩٧].وكذلك فقد لعبت روسيا دوراً مهماً في عملية نقل النفط من بحر قزوين، حيث سعت الى تحقيق عدد من المكاسب الجيوبوليتيكية في هذه المنطقة، وفي المقابل برزت الرغبة الأمريكية في ان

تكون حاضرة في خريطة مسارات انابيب النفط في هذا الجزء من العالم للحد من تطلعات القوى الاخرى، ولا سيما روسيا وإيران، من خلال نشر قواعدها العسكرية في دول المنطقة، ودفاعها عن مصالحها التي تربط نجاح استراتيجيتها بالسيطرة على العالم من خلال الهيمنة على مصادر الطاقة في كل من الخليج العربي وبحر قزوين[٩٨].لقد عبرت روسيا الاتحادية عن رغبتها في اكتوبر ٢٠٠٥ ،بأشراك طهران في مشروعها القاضي بأنشاء قوة عسكرية تهدف الى المحافظة على الأمن و الاستقرار في المنطقة. ويعد هذا المشروع في الحقيقة، مشروعاً منافساً للمشروع الأمريكي(Capian Guard) الذي يتابع نفس الاهداف المتمثلة في محاربة الإرهاب وتجارة المخدرات. وهكذا فأن رغبة دمج إيران وإشراكها في قوات(CASFOR) تندرج كذلك في الاطار الشامل لتعزيز التعاون العسكري الروسي-الايراني. ان هذا الخيار في الحقيقة، يمكن ان يكون حركة دبلوماسية مدروسة بعناية فائقة أو بعبارة اخرى، يمكن ان يكون "عملية مبادلة" من اجل الحصول على التنازلات الإيرانية حول الملف النووي[٩٩].

المبحث الثالث: التدابير الامريكية لاحتواء هذه التحديات.

يسير الأمريكيون بشكل متزايد نحو الأحادية في القضايا الدولية، اذ إنهم أقل ميلا للعمل عبر المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة، وأكثر تشككا في القوانين الدولية وأكثر رغبة في العمل خارج هياكلها عندما يرون ذلك ضرورياً أو مفيداً أكثر. وعندما يواجهون خصما حقيقيا أو محتملا، يفضل الامريكيون سياسة الاكراه على الاقناع، حيثُ يؤكدون على العقوبات بدلا من الاغراء كوسيلة لأداء افضل. وعندما يتعلق الأمر باستخدام القوة، نجد أن هناك أموراً مشتركة بين التيار الاساسي لدى الديمقراطيين الأمريكيين وبين الجمهوريين. ففي تسعينيات القرن الماضي حتى الليبراليون الأمريكيون كانوا اكثر رغبة في اللجوء الى القوة. فإدارة كلنتون قصفت العراق والسودان. ان الاحادية القطبية جعلت من الولايات المتحدة اكثر رغبة في استخدام القوة في الخارج. فقد اصبحت الولايات المتحدة حرة في التدخل عمليا في أي مكان وأي زمان تختارهما، حقيقة عكستها تزايد التدخلات العسكرية الأمريكية عبر البحار والتي بدأت مع إدارة بوش الأب بغزو بنما في عام ١٩٨٩ وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ والتدخل الانساني في الصومال عام ١٩٩٢ واستمرت خلال حكم كلينتون مع التدخل في هايتي والبوسنة وكوسوفو، انها مشكلة القوة فالمقدرة العسكرية الامريكية انتجت ميلا لاستخدامها[١٠٠]. ان

الولايات المتحدة اتجهت الى تعطيل بروز القوى المنافسة عبر إشغالها بقضايا إقليمية جانبية فضلاً عن مشاكل داخلية[١٠١].فالولايات المتحدة لا تتمتع بنفس النوع من حرية الوصول الى المرافق العسكرية في منطقة بحر قزوين مثلما تتمتع روسيا. ومع ذلك بدأت واشنطن بتأسيس وجود هام من خلال توليفة من الجهود الدبلوماسية والمناورات العسكرية واتفاقيات المساعدات العسكرية[١٠٢].لذا سعت الولايات المتحدة الامريكية لاحتواء روسيا الاتحادية وتحجيمها، تنفيذاً للاستراتيجية الأمريكية الداعية الى عدم السماح لأي قوة إقليمية أياً كانت بالتصاعد بقدراتها لتشكيل تهديداً استراتيجياً للولايات المتحدة[١٠٣].وقد خلص بريجنسي إلى ان الهم الأمريكي الاكثر الحاحاً هو السهر على أن لا تحصل أي دولة أو ائتلاف من الدول على الوسائل التي تساعدها على طرد الولايات المتحدة من أوراسيا أو إضعاف دورها كحكم في هذه القارة التي من يسيطر عليها يسيطر على جزيرة العالم، بحسب مقولة عالم الجيوبوليتيك الانكليزي ما كندر[١٠٤].بالإضافة الى وجود سياسة ضمن الاستراتيجية الامريكية هي سياسة قائمة على مبدأ الوقاية أو مبدأ الإحباط يكمن في أن تكون القوات الأمريكية أعظم قوة على وجه الإطلاق، في المجال النووي و التقليدي معاً. ويُشكل العمود الفقري لهذا التفوق من انفراد الولايات المتحدة في السيطرة على الفضاء الجوي، لأن السيطرة تجعل القوات الأمريكية قادرة على شن هجوم عسكري من غير أن تكون بينها وبين القوات المعادية خطوط تماس[١٠٥].لقد عمدت الولايات المتحدة الى الحفاظ على موقعها العالمي من خلال ما يلي[١٠٦] :

١-شن حروب وقائية ضد الاطراف المتحدية لموقع الولايات المتحدة العالمي، مادامت المبادرة العسكرية في يدها، كما حدث مع العراق مثلاً...

٢- التوسع الاضافي الى حد دفاعي أكثر أمناً وأقل تكلفة، وهذا ما تعمد الولايات المتحدة الى تنفيذه في أوربا عبر توسع حلف شمال الاطلسي الى دول في وسط وشرق أوربا.

٣- الدخول في تحالفات مع قوى أخرى للحفاظ على الوضع الإقليمي القائم. ومثال على ذلك معاهدة الدفاع مع اليابان. وهذا ما يتحقق عبر استخدام هذه المناطق كخط دفاعي – هجومي اول ضد القوى المنافسة، مما يرفع من تكاليف مواجهة الولايات المتحدة. وبذلك تصير القوى المنافسة واقعة تحت ضاغط الخيار بين: توسيع الالتزامات السياسية الدولية، إذا ما ارادت تغيير الوضع الدولي الراهن. وهي لا تستطيع مجاراة إمكانات الولايات المتحدة في

هذا الصدد. او خوض مواجهات مع قوى/مناطق إقليمية، حيث تؤدي المواجهة بالإنابة الى خفض تكاليف المواجهة المباشرة التي قد تتحملها الولايات المتحدة في وجه القوى المنافسة الأخرى.
أذ تتمتع الولايات المتحدة بعلاقات متينة، لهذا تحصل على دعم من قوى كبرى عدة(حلف شمال الاطلسي)،وقوى دول اقليمية مهمة(اليابان واسرائيل،..)،على نحو يدعم قدراتها العالية في التأثير، وكون اغلب القوى الكبرى هي حليفة الولايات المتحدة الامريكية لا تفرض على الولايات المتحدة التزامات سياسية لكبحها، وان القوى الأخرى لا تجد جدوى من تنفيذ جهد سياسي لمنافسة الولايات المتحدة فاتجهت بعضها الى خفض انفاقها العسكري، والى خفض مقدار أي تحرك مدرك لسياسة الولايات المتحدة[١٠٧].
و من الأسباب التي تدعو لعدم المبالغة في قوة النفوذ الايراني- في الوقت الراهن على الاقل هو ان تجارة الصين مع الولايات المتحدة تفوق بكثير تعاملاتها مع ايران. وفي السنوات العشر الاخيرة ارتفعت الصادرات الصينية الى الولايات المتحدة من حوالي من ٣٥ مليار الى ٢٠٠ مليار دولار. وبتعابير صارخة لا تستطيع بكين التضحية بعلاقاتها مع اميركا لصالح اعمالها مع طهران. ولكن في الاعوام القادمة سيكون اعتمادها المتزايد على النفط المستورد احد العوامل التي ستقلل من اهمية مثل هذه الاحصائيات[١٠٨].

المطلب الاول: التدابير الاقتصادية

تقوم السياسة الدولية على لعبة القوة أو التهديد بتوظيفها سواء أكانت عسكرية أم دبلوماسية أم اقتصادية، فالدول منذ الأزل البعيد استخدمت الإرغام أو الضغط أو التأثير أو الترغيب أو الترهيب لتحقيق أهدافها و مصالحها، فالعقوبات هي احدى الآليات التي تستخدمها الدولة عند استحالة اللجوء إلى الحرب أو عند الاعتقاد بأن العقوبات قادرة لوحدها تحقيق الأهداف المسطرة[١٠٩].ولاشك ان للعقوبات المفروضة على إيران غايات متعددة" فأولاً/هي ترتبط بقضية الانتشار النووي، التي احتلت مكانه محورية في السياسة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة، والتي أصبحت ملحة بعد أحداث ١١ من سبتمبر، إذ تم الربط بينها وبين النظم المعادية للولايات المتحدة، وثانياً / إنّ للأمر علاقة بالتنافس الامريكي على النفط[١١٠]. لقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات أُحادية على إيران بحجة دعمها للإرهاب، كما فرضت عقوبات ثانوية على الشركات والدول-ومن بينها(روسيا والصين)- التي لها علاقة تجارية أو استثمارية مع إيران، وهي بذلك أعاقت

الاستثمار في قطاع النفط الإيراني[١١١]. واما في حالة الصين والتي تمثل اكبر قوة اقتصادية في آسيا، فإنها تواجه عدة تحديات اقتصادية خصوصاً نفاذ بعض المصادر الطبيعية، واعتماد نسبة مهمة من الصادرات الصينية على مواد خام، فضلاً عن مخاوفها من احتمالات أن تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية و اوربا الى نوع من القيود على حركة التجارة الصينية مع هذه الدول، فالتحديات التي تواجه الصين هي مشكلة الطاقة والتي يتوقع ان تستورد ما يعادل (٧) ملايين برميل نفط يوميا في هذا العقد[١١٢].لقد ايقنت الصين ان عليها الاستعداد لمقاومة سياسات الاحتواء والعزل واستنزاف مصادر القوة، وان استراتيجية التحول لا تتحقق من خلال القوة العسكرية وحدها، وانما من خلال بناء قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وهذا ما تملكه الصين، وهي بثقلها المتنوع تسعى الى مرتبة القوى العظمى القادرة على التأثير في حركة التفاعلات العالمية في القرن الواحد والعشرين، فصعود الصين الى مراتب المنافسه هو الاعقد من بين كل التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر عن ذلك (زبيغنيو بريجنسكي) اذ اعتبرها من اللاعبين الجيوستراتيجيين ولديها امكانات تؤهلها لتمارس القوة والنفوذ فيما وراء حدودها من اجل تغيير الاوضاع الجيوسياسية، ان نموها يتزايد بفضل اقتصاد السوق، وقد بدأت بالاندماج الفعلي في المؤسسات الدولية كالمنظمة الدولية للتجارة وتؤدي دوراً في الامم المتحدة، وتسعى نحو تشكيل مجتمع آسيوي يستثنى منهُ الولايات المتحدة الامريكية، وتصاعد الجدل في الولايات المتحدة الأمريكية حول طبيعة العلاقة معها، فظهرت ثلاث تيارات اساسية هي:

-التيار الاول: يرى الصين العدو القادم للولايات المتحدة الامريكية، فهي بصدد إقامة قوة عسكرية كبرى تحاول ازاحة الولايات المتحدة الامريكية في آسيا، مما تطلب من واشنطن تعزيز تحالفها مع الدول المحيطة بالصين.

-التيار الثاني: يدرك ان الحوار مع الصين عنصر مهم لاستقرار آسيا ولضمان المصالح الأمريكية فيها.

-التيار الثالث: يتصور أن هناك فرصة لإقامة علاقة مشاركة استراتيجية وحوار ايجابي معها، فالصين بدأت العمل الايجابي مع الولايات المتحدة الامريكية على عدة جبهات، ومنها الاستقرار في اسيا، وتجنب نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، وتقليل الاستعداد لتصدير مواد نووية لأي بلد ومحاربة الارهاب[١١٣].

اما التحدي الاخر للولايات المتحدة فهو روسيا الاتحادية. فقد مثلت الهيمنة الامريكية عائق كبير امام صعود روسيا الاتحادية للقطبية الدولية على مدار اكثر من ربع قرن، فقد وقفت دائما بوجه التطلعات الروسية، لأنها تدرك ان روسيا هي الطرف المؤهل من بين جميع القوى العالمية وان لم يكن الوحيد القادر على منافسة التفرد الامريكي،و تسعى واشنطن لوضع العراقيل لأشغال روسيا في بيئتها وابعادها عن المحيط الدولي، بل حتى منافستها في تلك البيئة الجيوسياسية بصورة مباشرة. وبذلك اتجهت السياسة الروسية نحو اسيا حيثُ الشراكة مع الدول المؤثرة في سياستها. مثل اليابان والصين والهند[١١٤] فروسيا هي دولة اوربية واسيوية كذلك، وعليها توجيه سياساتها نحو هذا العالم. ففيه تقع روسيا وفيه توجد مصالحها. ومنه تأتي مصادر التهديد الأساسية لأمنها. ولهذا اقامت روسيا تحالفات اهمها، كومنولث الدول المستقلة منذ ١٩٩٤.ومنظمة تعاون اسيا الوسطى، ومنظمة شانغهاي منذ ١٩٩٦.والتي ضمت روسيا والصين ودول اسيا الوسطى[١١٥].

المطلب الثاني: التدابير السياسية

تمارس الادارة الأمريكية جملة ضغوط على الحكومة الإيرانية، وهي ضغوط أما سياسية أو دبلوماسية أو قانونية، وتجمعها في ملف واحد بحيث يصعب التميز بينهما، فبالنسبة للضغوط السياسية، فمنذ انتهاء حرب الخليج الثانية، والولايات المتحدة الأمريكية تشن حملة مستمرة من الهجوم الإعلامي والسياسي على طهران، والتي تهدف إلى" وضع إيران تحت ضغط معنوي مستمر، كما تكون هذه الحملات مفيدة من وجهة النظر الأمريكية، أذ تكون تلك الحملات الاعلامية بمتابه غطاء ضروري لإنجاح الاتصالات الجارية. أما الضغوط الدبلوماسية، فتشمل: الأمم المتحدة سواء أكان الجمعية العامة أم مجلس الأمن، فضلا عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تجتمع فيها الجوانب القانونية والدبلوماسية والسياسية للصراع الدائر بين واشنطن وطهران، وتتخذ التحركات الامريكية ضد إيران شكلا محددا هو" التهديد لإخضاع الملف النووي لقرارات دولية كرادع لإيران، كما هناك الضغوط العسكرية التي تتجسد بالتهديدات باحتمال استخدام كافة الوسائل لوقف البرنامج النووي، ومنع إيران من امتلاك أسلحة نووية، وتزامن هذا التصريح الأمريكي مع تهديد إسرائيلي مباشر بضرب المنشآت النووية الإيرانية، وخلال الاعوام الاخيرة تدير إيران علاقتها مع الولايات المتحدة بمنهج إدارة الأزمات، وقد زاد الخط العدائي من قبل واشنطن ضد إيران خصوصاً بعد

التطورات التي تلت ١١سبتمبر، مثل: الورطة العسكرية الأمريكية في أفغانستان، والوضع في العراق، وكانت واشنطن هي التي تحتاج إلى إيران أو على الأقل حيادها تجاه هذه الملفات، بل وصل الأمر بعض الاحيان إلى أن التعاون الإيراني الفعلي كان ضروريا لإدارة بوش حتى يمكنها المضي قدما في مخططاتها سواء في أفغانستان أم العراق، لذا كانت اللهجة العدائية بمثابة غطاء للحاجة الأمريكية إلى إيران، وورقة ضغط عليها في الوقت ذاته. فإيران تتمتع في ميزان القوة بوضع أفضل من الأمريكيين، وربما التصعيد من الجانب الأمريكي مع إيران كان مجرد تغطية التراجع في قدرتها على ممارسة ضغوط ضد طهران التي ليس لها القدرة على مقاومة تلك الضغوط فحسب، بل اتخاذ اجراءات من شأنها الإضرار بالسياسات والمصالح الأمريكية في العراق، وأن علاقة الشد والجذب بين إيران والولايات المتحدة ما تزال مستمرة، لكن نتيجة التطورات غير المتوقعة التي شهدها الملف العراقي من جهة، وتزايد أسعار النفط، وعدم مجيء حقائق فنية عن الملف النووي الإيراني ،كل ذلك جعل إيران في موقع المهاجم[١١٦].فالجانب الامريكي يدرك أن العقوبات يمكن أن تشكل عامل ضغط وسوف تخلق حالة من التمرد الداخلي مما يدفع النظام السياسي الإيراني لإعادة تقييم علاقته مع الولايات المتحدة[١١٧]، اما التدابير السياسية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد الصين تتمثل بسلوك الولايات المتحدة الامريكية تجاه الصين في ناحيتين هما المطالبة بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان وكذلك التدخل في قضيتي تايوان والتبت[١١٨].

المطلب الثالث: التدابير الامنية (القواعد العسكرية ـحلف الناتو)

اولاً-القواعد العسكرية الامريكية

مثل انتشار القواعد الامريكية في كثير من دول العالم تحدي كبير لباقي دول العالم. معتبرة هذه القواعد عقبة في تحقيق اهدافها ومصالحها مع دول العالم. فقد بلغت ميزانية البنتاغون للعام ٢٠١٧ بلغت ٧٠٠مليار.ان على الولايات المتحدة الامريكية ان تعمل بكل جهدها حتى تتأكد من ان أي قوة منافسة(او صديقة) في اي مكان في العالم، لن تبلغ مكانه توازي مكانتها في القوة وعواملها. وهذه المهمة في مقدور الولايات المتحدة الامريكية وهي تستطيع اداءها عندما تتصرف باسم القوى الصناعية الكبرى في العالم بعد اقناع تلك القوى بان الولايات المتحدة سوف تراعي مصالحها المشروعة وتحميها بقوتها العسكرية الغالبة، وعلى هذا الاساس فان الولايات المتحدة

الامريكية مطالبة بايجاد الآليات التي تضمن ردع أي قوة منافسة لها ورد طمعها او طموحه، للقيام بدور اقليمي او عالمي اكبر[١١٩].فالبُعد العسكري الامريكي يتحدد، بضمان قدرة عسكرية متفوقة لا نظير لها، تكون مؤهلة لحماية المصالح الحيوية الامريكية أينما وجودت، كما يكون بمقدورها انزال هزيمة عسكرية بأعداء قائمين أو محتملين، وبزمن قياسي، وبأقل تكلفة من الخسائر البشرية والمعدات العسكرية في الجانب الامريكي، أن هذه الاستراتيجية كانت وما تزال تبدي ميلاً واضحاً، ونزوعاً قوياً الى تبني أسلوب ردع فعال يظهر قدرة الولايات المتحدة وتصميمها على استخدام قوتها العسكرية اذا ما تعرضت مصالحها الحيوية الى الخطر، فالفكر الامريكي يجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلاً، اذا ما تحول التهديد الى اسلوب عمل، أو طريقة في التعامل لانزال العقاب في حال المساس بالمصالح الحيوية، أو عند تعرضها لتهديدات حقيقية. ولا تكاد تخلو أي من الادارات الامريكية التي تعاقبت على رئاسة الولايات المتحدة عن تبنيها لنمط من التصعيد والتهديد باستخدام القوة المسلحة، و الدافع وراء تبني مبدأ القوة هو طبيعة الواقع الدولي والاقليمي، وبقاء الولايات المتحدة كقوة قائدة في النظام الدولي، وما رافق ذلك كله من اتساع الحيز الجغرافي لمفهوم المصالح الحيوية، ومجابهة انماط متعددة من التحديات[١٢٠].لقد اتخذت السياسة الأمريكية وسياسة الناتو شكل الحصار التدريجي لروسيا، وقد تم اقفال المجال الحيوي الأول لروسيا في اوربا الشرقية بانضمام دولها لكل من الناتو والاتحاد الاوربي، وتبعه محاولات تأجيج الثورات في كل من جورجيا وأوكرانيا، ثم التواجد العسكري في بعض دول اسيا الوسطى[١٢١].حيثُ سعت الولايات المتحدة الى اطالة أمدها رغم انتهاء الغزو الأمريكي لأفغانستان في سبيل الحصول على المزيد من القواعد العسكرية في أسيا الوسطى، وبالتالي فإن هذا السعي الدؤوب للولايات المتحدة بشأن الحصول على القواعد العسكرية في اسيا الوسطى قد دفع بعض الدول في المنطقة الى القيام برد فعل مماثل، فأحييت سياسات أمنية قديمة وأنشأت قواعد عسكرية مماثلة للقواعد الامريكية[١٢٢]. وخلال العقدين الأخيرين، كسبت القوّات لأميركية قواعدَ عسكريّة أكثر من أيّ وقت مضى. فالبلدان التي تمّ غزوها، من قبل الولايات المتّحدة لن تتخلّى عنها من دون الحصول على موطئ قدم دائم فيها. مثل خليج غوانتانامو في كوبا بعد الانتصار في الحرب الأميركية ـ الإسبانية في العام ١٨٩٨، وكذلك مثاليْ ألمانيا واليابان بعد

الحرب العالميّة الثانية، والفلبين بعد الغزو الأميركي، وكوريا بعد الحرب الكورية، والخليج العربي بعد حرب عام ١٩٩١. ففي كلّ واحدة من هذه المناطق كان ينجم عن الانتصار العسكري الأميركي، إنشاء قواعد أميركية عسكريّة دائمة ذات أهداف بعيدة المدى[١٢٣].

ثانياً-الناتو(حلف شمال الاطلسي)

بعد انتهاء الحرب الباردة، وانتفاء الحاجة من حلف وارسو، ظهر فراغ امني في منطقة اوربا الشرقية والوسطى، وعلية فلابد من ايجاد حالة من الترتيب الأمني في تلك المنطقة، وهذا ما حصل فعلاً. وبذلك فان الولايات المتحدة الامريكية وجدت في حلف شمال الاطلسي أفضل أداة لتحقيق موطئ قدم لها في اوربا وفي ظل غياب حلف الناتو، فان نفوذ الولايات المتحدة في السياسات الأوربية سيضعف بشكل كبير. لذا يرى بريجنسكي ان الناتو لا يوفر الإلية الرئيسية لممارسة تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الأوربية فحسب بل يمثل كذلك قاعدة الوجود العسكري الحاسم في أوربا الغربية[١٢٤]. حيثُ تعد واشنطن أكثر الأعضاء تحمساً لتوسيع حلف الناتو نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع الشراكة من اجل السلام مع دول وسط وشرق اوربا خطوة اولية نحو اعدادها وتأهليها للانضمام للحلف[١٢٥].شكل طرح توسيع حلف شمال الاطلسي شرقاً تهديدا صريحا للأمن القومي الروسي ومثل تحدي كبير لروسيا الاتحادية، وكانت مبررات الحلف بأن هذا التوسع جاء من اجل تشديد بنيان جديد للأمن الاوربي والاطلسي، حيث تسعى الولايات المتحدة من خلال ذلك تثبيت دورها القيادي المهيمن عن طريق تعزيز دور الحلف الاطلسي، فضلا عن مخاوفها من اعادة بناء روسيا القوية[١٢٦].وكذلك فإن للولايات المتحدة اهداف اخرى تسعى اليها من وراءها على مسألة توسيع حلف الناتو. اولا: ان التوسيع هو تكريس لزعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوربية، وما يقوي هذه الزعامة هو تعثر الأوربيين في توسيع الاتحاد الأوربي نحو الشرق بحكم الخلافات القائمة بينهم بخصوص سياسة الحلف، وهو ما اعطى لواشنطن الفرصة لاستغلال هذه الخلافات. ثانياً: التوسع يراد منه تنشيط فعالية الاستراتيجية العسكرية في القرن القادم ذلك لأن من اهم مقومات هذه الاستراتيجية هو عد التهديدات التي تواجه الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج اصبحت اكثر تنوعاً بعد انتهاء الحرب الباردة، وتتمثل في انتشار النزاعات العرقية والدينية في المناطق ذات الحساسية للمصالح الأمريكية مثل اوربا والشرق الاوسط،

وانتشار اسلحة الدمار الشامل في دول اقليمية تعادي هذه المصالح ومصدراً للجريمة والارهاب الدولي، لذلك تعول واشنطن على القوة العسكرية وتعدها عنصراً لا غنى عنه لمواجهة هذه التهديدات بالتعاون مع حلفاءها في الناتو او على نحو منفرد اذا اقتضت الضرورة ذلك. ثالثا: ان التوسع يراد منه حصر واحتواء روسيا ومنعها من ممارسة اي دور عالمي او اقليمي. فواشنطن لا ترغب في عودة روسيا قوة عالمية يمكن ان تقف امام مساعيها مع حلفائها للهيمنة على العالم، فهي تبقى بنظرها العدو المحتمل، ولهذا فهي تفضل عقد اتفاق مع موسكو بشأن التوسع بدلاً من ضمها للحلف[١٢٧]. وبهذا فإن استراتيجية توسيع حلف الناتو كانت ولاتزال تسير وفق سياقات وتصورات أمريكية بحتة تؤكد من خلالها واشنطن قيادتها للعالم بواسطة سيناريوهات واقواس ازمات تنسجم مع ما يعزز الانفراد الامريكي بسلطة القرار الدولي، وتهميش أي دور للقوى الإقليمية والدولية الصاعدة[١٢٨].

المطلب الرابع: مستقبل القوة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط

من المعلوم ان الولايات المتحدة الامريكية هي القوة المهيمنة في النظام الدولي الراهن، والقوة المهيمنة غالباً تتصرف بقدر كبير من الحرية في اختباراتها، لأن بنية الإطار الدولي تحدُ من خيارات وسلوك الدول الاضعف أكثر مما هو الحال بالنسبة للدول القوية، أي ان الدول القوية، وبخاصة في نظام القطبية الاحادية، عادة ما تتمتع بهامش أكبر من الحرية عند وضع سياستها الخارجية[١١٩].وهي دولة عظمى ذات اقتصاد قوي جداً، مدعوم بشركات عالمية تسيطر على كل انواع التجارة في العالم، اضافه الى امتلاكها لأعظم ترسانة عسكرية في العالم، مدعوم بميزانية كبيرة تبلغ مليارات الدولارات، محدثةً فجوة عميقة بينها وبين باقي الدول ممن يسموّن بالدول الكبرى في العالم. اضافة الى انها تتمتع بقوة اخرى تضاف لها استراتيجياً، هي سياسة التحالفات مثل قيادتها لحلف الناتو(شمال الاطلسي) الذي تسعى من خلاله السيطرة على الجميع، فيكون الاجماع الدولي وسيلة لتبرير سياسة الهيمنة والعمل العسكري المشترك. وهو ما تم استخدامه لأكثر من مرة. حيثُ تنوعت اساليب السياسية ما بين العصا والجزرة، والمكافأة والعقاب واسلوب التهديد والوعيد والقبول والرضا. كذلك وسائل القوة (الصلبة والناعمة) أو كلاهما. وهكذا فإن استخدام القوة بصيغة عمليات عسكرية أو عقوبات اقتصادية يبقى من الثوابت في الاستراتيجية الأمريكية.

وتتسنم الولايات المتحدة الامريكية منصب قيادة العالم، وما لاشك فيه انها ستبقى الدولة الاولى بدون منازع عالمياً للعقود القادمة لعوامل متعددة منها.
١- ان لديها القوة الناعمة الاكثر تأثير في العالم.
٢- فهي تستقبل سنوياً اكبر عدد من المهاجرين بمعدل مليون شخص سنوياً.
٣-وهي تتصدر العالم بالتكنولوجيا والتقنيات.
٤-كما ان الولايات المتحدة هي الاولى في عالم المال والاعمال والاولى عالمياً بالأعلام، وحتى على مستوى التعليم في العالم فيوجد بالولايات المتحدة (١٧)من أصل (٢٠) جامعة الاولى في العالم. اضافة الى ملفها التجاري فهو الاول في العالم، فهي الاولى عالمياً في استهلاك البضائع واستخدام التقنيات الحديثة، وهي المستورد الاول للمصادر الطبيعية، واما الناتج الاجمالي (GDP) فيبلغ ١٦ ترليون دولار وهو اكثر من ضعف الناتج المحلي للصين، وميزانية تتعدى ٧٠٠ مليار دولار، وبهذا تصبح الولايات المتحدة اكبر قوة عسكرية في العالم. بالإضافة الى النهج الديمقراطي هو الاكثر فاعلية بالمقارنة بدول العالم الاخرى(١٣٠).

الخاتمـة

اعطت مقومات القوة وتوظيفها الجيد للولايات المتحدة الامريكية السيطرة على جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، مما حصلت على القوة العظمى في العالم .وبذلك دفعها لتبني سياسة الهيمنة على العالم. كما انها تستطيع الوصول الى أي مكان في العالم، وتستطيع أن تمد نفوذها الى اجزاء كثيرة من العالم، لكنها لن يكون بمقدورها السيطرة على جميع المعمورة منفردةً. فالهيمنة لا تعني الامبراطورية لكنها تستطيع الهيمنة على مجالات عدة. كما ان الهيمنة لم تأتي بنتائج ناجحة وجيدة، ولا يمكن الاستمرار بها، فهي تحتاج إلى التعاون بين الحكومات والمؤسسات الدولية. وبينما ستظل الولايات المتحدة هي أقوى دولة، فهي لا تستطيع أن تنشر السلام والاستقرار بدون التعاون الدولي، مما يعني الاحتفاظ بالحلفاء إلى جانب تطوير شبكات جديدة تستوعب القوة الصاعدة مثل الصين والبرازيل،... وهذا ما شهدناه خصوصاً في الازمة السورية على سبيل المثال. حيثُ ظهر وبوضوح تراجع الدور الامريكي في الازمة امام دول المنطقة مثل روسيا والصين وايران وحلفائهم، مما جعل واشنطن بحاجة للتعاون والتسوية بشأن انهاء الازمة السورية. واليوم تتوزع القوة في العالم. فهناك الكثير من الاطراف الفاعلة دولياً تحتفظ كل منها بعامل أو اكثر من عامل قوة، قد

تستطيع به تحدى الهيمنة الامريكية، مما اوجد حالة من التعاون الاستراتيجي أو التفاهم الاستراتيجي لتطابق وجهات النظر الاقليمية المشتركة بين الدول، خصوصاً دول منطقة الشرق الاوسط، وما يجاورها من دول كبرى كروسيا والصين. وهم لاعبون اساسيون ومعهم آخرون. فهناك حاجة دولية نحو العمل الجماعي أو شبه الجماعي، لحل الكثير من المشاكل والازمات التي تواجه العالم والتي بدون العمل الجماعي المشترك سيكون الحل بعيد المنال.

American Power Chalanges In the Middle East

Assistant Lecturer: : ABDUL JABBAR ISMAEL IBRAHIM

Abstract

After the 1990 the international system has become closer to unipolarity represented by the United States of America .This in turn has led to the unilateralism of the USA to lead the world, taking advantage of its multiple elements of power and adopting at the same time to a new political policy, that is the American hegemony. This new policy, which was based on the use of force, was not successful. It led to failed and unacceptable result in many international issues. The concept of hegemony enticed the United States to intervene in the affairs of many countries across the world .Moreover ,it made it an occupying power just like what happened in Afghanistan 2001 as well as Iraq 2003.The policy has also failed to achieve tangible and successful results in intervening in other issues such as the Palestinian- Israeli conflict, and the Iranian nuclear file.

As opposed to the policy of hegemony, the continuing intervention in the matters of other countries and search for its interest wherever it exists; there have been a number of challenges from countries which are considered to be powerful and to have an influence in their geographic proximity. These countries try to distance the USA, in various ways, from the Middle East and other areas which are vital to them.

الهوامش

(١)عبد الناصر جندلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي،،مكتبة مدبولى،ط١، القاهرة، ٢٠١١، ص١٦٢-١٦٣.

(٢) خليل حسين، النظام الدولي: المفاهيم والأسس...الثوابت والمتغيرات، منشورات الحلبي الحقوقية،ط١،بيروت،٢٠١٣،ص٤٧-ص٥٠.

(٣)www.hglshkat.com
(٤) هاري آر.ياغر، الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة راجح محرز علي،ط١،ابو ظبي،٢٠١١،ص١٢٥-١٢٦.
(٥)ايمان احمد رجب، كيف يمكن فهم تحولات القوة في السياسة الدولية، ملحق السياسة الدولية، العدد ١٨٨،ابريل،٢٠١٢،ص٣.
(٦)غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، بيروت، ٢٠٠٠،ص٢٢.
(٧) هاري آر.ياغر،مصدرسبق ذكره،ص١٢٦.
(٨)بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الامريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،ط١،القاهرة،٢٠١٠،ص٧.
(٩)خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان ٢٩-٢٠١٢،٣٠،ص٨٩-١٠٢.
(١٠)سليمان عبدالله الحربي، مفهوم الامن' مستوياته وصيغة وتهديداته، المجلة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩،بيروت،٢٠٠٨،ص١٣.
(١١)غسان العزي، مصدر سبق ذكره،ص٢٩-٣٠.
(١٢)عدنان محمد هياجنة، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط١،العدد٢٩،أبوظبي، ١٩٩٩،ص٥٠.
(١٣)غسان العزي، مصدر سبق ذكره،ص٤٥.
(١٤) عبد الناصر جندلي، مصدر سبق ذكره،ص١٠٢.
(١٥)أحمد فاروق عبد العظيم، سياسة القوة في المشروع الأمريكي للنظام العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٨،بيروت،٢٠٠٤،ص٣٣.
(١٦)عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشوق،ط١،عمان،٢٠٠٩،.ص١٤٧
(١٧)رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، مركز صنعاه الفكر،ط١،بيروت،٢٠١١، ص٣٠-ص٤٠ .
(١٨)غسان العزي، مصدر سبق ذكره،ص٣٥.
(١٩) عبد الناصر جندلي، المصدر اعلاه،ص٩٨.
(٢٠)عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،ط١، ٢٠٠٤،ص٣٤٠.
(٢١)/.../11/.../www.aljazeera.net/encyclopedia وادي-السيليكون-قطب-التكنولوجيا-الأميركي
(٢٢)عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره،ص١٤١-١٤٦.
(٢٣) خليل حسين، مصدر سبق ذكره،ص٣٩٤.
(٢٤)غسان العزي، مصدر سبق ذكره،ص٣٢-٤٢.
(٢٥) عبد الناصر جندلي، المصدر اعلاه،ص٩٨.
(٢٦) سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره،ص١٥.
(٢٧)عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره،ص١٣٣.
(٢٨) خليل حسين،مصدر سبق ذكره،ص٢٩٠.
(٢٩)رفيق عبد السلام، مصدر سبق ذكره،ص٢٥-٢٦.
(٣٠)غسان العزي، مصدر سبق ذكره،ص٣٠.
(٣١) عبد الناصر جندلي، المصدر اعلاه،ص٩٣.
(٣٢)غسان العزي، مصدر سبق ذكره،ص٣٣.
(٣٣) عبد الناصر جندلي، المصدر اعلاه،ص٨٧.

(٣٤)دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط١،ابو ظبي، ٢٠١٠، ص ١٣٥-ص١٣٧.
(٣٥) www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/
(٣٦)اياد بدر زيتي، الابعاد الاستراتيجية للموقف الروسي والصيني المشترك من الازمة السورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية،العدد٤٩،الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥،ص٣٣.
(٣٧) هاري آر.ياغر، مصدر سبق ذكره،ص١٠٦.
(٣٨)خضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد ٢٥، ٢٠١١،ص٩.
(٣٩)خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره،،ص١٢٢.
(٤٠) غسان العزي، مصدر سبق ذكره،ص٤١.
(٤١)رفيق عبد السلام ،مصدر سبق ذكره،ص٩-١٠.
(٤٢)ريهام مقبل، عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(١٨٨)، ٢٠١٢،ص٩.
(٤٣)احمد سليم البرصان، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية، السياسة الدولية، العدد ١٥٨،اكتوبر ٢٠٠٤، المجلد ٣٩،ص٤٢.
(٤٤)رفيق عبد السلام، مصدر سبق ذكره، ص-٨١ص٨٥.
(٤٥) غسان العزي، مصدر سبق ذكره،ص١٥٧-١٦٧.
(٤٦)حميد الجميلي، عناصر قوة وضعف الاقتصاد الامريكي، المركز الاقليمي للعلوم والتكنولوجيا، مجلة المنتدى، المجلد ٢٨،العدد ٢٥٨،الاردن، ٢٠١٣،ص١١-١٣.
(٤٧)خضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره،ص٢١-٢٢.
(٤٨)خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار اسامة للنشر والتوزيع،ط١،الاردن، ٢٠١٠،ص٧٥.
(٤٩)أحمد فاروق عبد العظيم، مصدر سبق ذكره،ص٣١-٣٢.
(٥٠)خضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي، مصدر سبق ذكره،ص١٢.
(٥١)خلود محمد خميس، الأزمة السورية واستراتيجية التدخل الروسي في المنطقة العربية: دراسات دولية، مجلة متخصصة محكمة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،العدد٦٠، ٢٠١٥،ص١٢٣-١٢٦.
(٥٢)لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي،العدد٣٦٢، ٢٠٠٩،ص١٠٧.
(٥٣)غسان العزي، مصدر سبق ذكره،ص٢٠٦.
(٥٤)ايمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية (٢٠٠٠-٢٠٠٨)،مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي،العدد٣٥٨،بيروت ، ٢٠٠٠،ص٧٧.
(٥٥)نزار اسماعيل الحيالي، قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مركز الدراسات الاستراتيجية، دراسات دولية، جامعة بغداد،٢٠١٣،ص٣.
(٥٦)لمى مضر الامارة، المصدر اعلاه،ص١١٥.
(٥٧)نزار اسماعيل الحيالي، مصدر سبق ذكره،ص٢٤-٢٧.
(٥٨)بافل باييف، القوة العسكرية وسياسة الطاقة: بوتين والبحث عن العظمة الروسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،،دراسات مترجمة،ط١،ابو ظبي، ٢٠١٠،ص١٤٣.
(٥٩)خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الأقليمية، مصدر سبق ذكره،ص٩٥.
(٦٠)روجر هاورد، نفط ايران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، الدار العربية للعلوم،٢٠٠٧، ص١٦٢.
(٦١)محمد مصطفى الخياط، الطاقة البديلة..تحديات وامال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٤،المجلد ٤١، ٢٠٠٦،ص٧٥.
(٦٢)ايمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره ،ص٨٣-٨٧.

(٦٣)ريتشارد ن.هاس، استعادة التوازن، دار الكتاب العربي، ترجمة سامي الكعكي،بيروت،٢٠٠٩،ص٢٤-٢٦.
(٦٤)محمد الامين مقراوي الوغليسي،الازمة الاورانية جذورها ..خلفياتها ومستقبلها .بين يدي الأزمة..الإسلام والعلاقات الدولية،مجلة البيان،٢٠١٥/١٨/٣. http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403
(٦٥)بهاء عدنان السعبري، الأستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث ١١أيلول عام٢٠٠١،سلسلة جامعية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الأستراتيجية،ط١، بغداد، ٢٠١٢ ،ص٣١٤-٣١٥.
(٦٦)احمد سعيد دحلان، الجامعة الاسلامية-كلية الاداب، تقرير حول الازمة السورية،ص٣.
(٦٧)خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره،ص١٣٠.
(٦٨)خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الأقليمية، مصدر سبق ذكره،ص٧٣.
(٦٩)اياد بدر زيتي، مصدر سبق ذكره،ص٣١.
(٧٠)نزار اسماعيل الحيالي،مصدر سبق ذكره،ص٢٨.
(٧١) اياد بدر زيتي مصدر سبق ذكره،ص٤٤-٤٥.
(٧٢)روجر هاورد،مصدر سبق ذكره،ص١٣٣.
(٧٣)منوشهر دوراج، ،الأبعاد الاستراتيجية لتعزيز العلاقات الايرانية-الصينية،مجلة الاهرام،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي،٢٠١٣/٣/٢٢.(محاضرات)
(٧٤)نان لي، الصين والهندوالولايات المتحدة الامريكية التنافس على موارد الطاقة،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ط١،أبو ظبي،٢٠٠٨، ص١٤٣-١٤٩.
(٧٥) روجر هاورد، المصدرنفسه،١٤٣-١٤٨
(٧٦)حميد حمد السعدون،الدور الدولي الجديد لروسيا،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،العدد،٤٢، ٢٠٠٩،ص١٠.
(٧٧)خضر عباس عطوان،الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية،مصدر سبق ذكره،ص١٢٦-١٣٥.
(٧٨)عبد الحميد العيد الموساوي،قراءة في علاقات إيران الإقليمية والدولية،دار امجد للنشر والتوزيع،عمان،٢٠١٧،ص٥٦-٧٠.
(٧٩)أشرف عبد العزيز عبد القادر،الولايات المتحدة الامريكية وأزمات الأنتشار النووي:الحالة الإيرانية (٢٠٠١-٢٠٠٩)،مركز الامارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية،ط٢،أبو ظبي ، ٢٠١٢،ص٢٣٣.
(٨٠) أشرف عبد العزيز عبد القادر،مصدر سبق ذكره ،ص٥٨.
(٨١)بهاء عدنان السعبري،مصدر سبق ذكره،ص١٣٨.
(٨٢)اشرف عبد العزيز،مصدر سبق ذكره،ص٢٤٠-٢٥٧.
(٨٣) عبد الحميد العيد الموساوي،مصدر سبق ذكره،ص١٠٦.
(٨٤) بهاء عدنان السعبري،مصدر سبق ذكره،ص٣١٤-٣١٥
(٨٥) نقلا عن عبد الحميد العيد الموساوي،مصدر سبق ذكره،ص٩٥.
(٨٦)دياري صالح مجيد،مصدر سبق ذكره،ص١٣٨-١٤٠.
(٨٧)غسان العزي،مصدر سبق ذكره،ص٢٩٤-٢٩٧.
(٨٨)خضر عطوان،القوى العالمية والتوازنات الاقليمية،مصدر سبق ذكره،ص٧٥.
(٨٩)خضر عباس عطوان،الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي،مصدر سبق ذكره،ص٩.
(٩٠)روجر هاورد،مصدر سبق ذكره، ص ١٦٥-ص١٧٤.
(٩١)محمد عبد الرحمن العبيدي، مركز الدراسات الاقليمية، دراسات اقليمية، مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز الدراسات الاقليمية ،جامعة الموصل،العدد١٦، جامعة الموصل،٢٠٠٩،ص٢٥١.
(٩٢)ايمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره،ص٨٨.
(٩٣)روجر هاورد، مصدر سبق ذكره،ص١٤٢-١٤٦.
(٩٤)خضر عباس عطوان، الهيمنة الامريكية ومستقبل النظام الدولي،مصدر سبق ذكره،ص٨.
(٩٥)نفس المصدر اعلاه،ص٢٤.
(٩٦)سليمان عبدالله الحربي، مصدر سبق ذكره،ص١٨.
(٩٧)روجر هاورد، مصدر سبق ذكره،ص١٥٠.

(٩٨)دياري صالح مجيد،مصدر سبق ذكرخ،ص٩-١١.
(٩٩)عبد الحميد العيد الموساوي،مصدر سبق ذكره،ص١١٣.
(١٠٠)أحمد فاروق عبد العظيم، مصدر سبق ذكره،ص٣٤-٣٦.
(١٠١) خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره،ص١١١.
(١٠٢)مايكل كلير، الحروب على الموارد، دار الكتاب العربي، ترجمة عدنان حسن، بيروت ٢٠٠٢،ص١٠٩.
(١٠٣)لمى مضر الامارة، مصدر سبق ذكره،ص١٢٠.
(١٠٤)غسان العزي، مصدر سبق ذكرة،ص١٨٢.
(١٠٥)هيرفريد مونكلر، الامبراطوريات منطق الهيمنه العالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ترجمة عدنان عباس علي،ط١،أبو ظبي،٢٠٠٨،ص٢٢٠
(١٠٦)خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية ،دار أسامة للنشر،ط١،الاردن،٢٠١٠،ص٧١-٧٤.
(١٠٧) خضر عباس عطوان، الولايات المتحدة ومستقبل القطبية الدولية، مصدر سبق ذكره،ص١٠٩.
(١٠٨)ريتشارد ن.هاس، مصدر سبق ذكره،ص٣٣.
(١٠٩)امحند برقوق، العقوبات الاقتصادية و إشكالية التمكين الحقوقي ،جامعة لجزائر، العلوم السياسية،٢٠١١/١٠/١١:
WWW.POLITICSAR.COM/AR/INDEX.PHHPHHPLPERMALINLK/3102.
(١١٠)أشرف عبد العزيز عبد القادر، ذكره مصدرسبق ذكره،ص٤٠-٤٢.
(١١١)أشرف عبدالعزيز عبد القادر، مصدر سبق ذكره،ص٢٢٢-٢٢٤.
(١١٢)يونس مؤيد يونس، ادوار القوى الآسيوية الكبرى-في التوازن الاستراتيجي في اسيا بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية، الاكاديميون للنشر والتوزيع،الاردن،٢٠١٥،ص٦٨-٧٨..pdf
(١١٣) يونس مؤيد يونس، نفس المصدر،ص٨٥.
(١١٤)حيدر زهير جاسم، روسيا الاتحادية: مقومات القوة وتحديات المستقبل، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٦٧، ٢٠١٦،ص١٣.
(١١٥)محمد مجدان، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، جامعة الجزائر ،ص١٦.
(١١٦)سامح راشد،إيران و واشنطن.. حسابات متداخلة وضغوط متبادلة، السياسة الدولية، العدد(١٥٨)، ٢٠٠٤،ص١٦٣-١٦٥.
(١١٧)بهاء عدنان السعبري، مصدر سبق ذكره،ص٣٢٩-٣٣٠.
(١١٨) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره،ص٨٧.
(١١٩)محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الامريكية والاغارة على العراق، دار الشروق،ط٨،القاهرة،٢٠٠٣.
(١٢٠) عبد القادر؛ محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي، مصدر سبق ذكره،ص١٤٧-١٦١.
(١٢١)اياد بدر زيتي، مصدر سبق ذكره،ص٣٩.
(١٢٢)علي قلعة جي، القواعد العسكرية الأجنبية والحقوقية الإنسانية بعد احداث ١١/سبتمبر/ايلول/٢٠٠١مع اشارة خاصة الى قاعدة غوانتنامو،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد ٢٨،العدد ١، ٢٠١٢،ص١٠.
(١٢٣) هيثم مزاحم،القواعد العسكرية الامريكية في العالم:٧٥٠قاعدة في ١٣٠ دولة ،مركز بيروت لدراسات الشرق الاوسط ،٣١مايو ٢٠١٤. http://www.beirutme.com/?p=559
(١٢٤)نقلا من محسن حساني العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠١٣،ص١٥-١٦.
(١٢٥)نزار اسماعيل عبد اللطيف، دور حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، اطروحة دكتوراه غير منشورة،١٩٩٩،ص٧٩-٨٠.
(١٢٦)حيدر زهير جاسم، مصدر سبق ذكره،ص١٥.
(١٢٧) نقلا من محسن حساني العبودي، مصدر سبق ذكره، ص١٨-ص٢٠

(١٢٨)نـاظم عبـد الواحـد الجاسـور، توسـيع حلـف النـاتو شـرقاً والاسـتراتيجية الامريكيـة، مركـز الدراسـات الدولية، دراسات دولية،العدد١١،الجامعة المستنصرية،٢٠٠١،ص٦٩.
(١٢٩)روزماري فوت، الهيمنة الامريكية والمنظمات الدولية، مركز الدراسات الدولية في جامعة اوكسفورد،٢٠٠٢،ص٣٦-٣٧.
(130) Jonathan Adelman ,lWhy The U.S. Remains The World's Unchallenged Superpower, forbes ,NOV 24,2013.
https://www.forbes.com/sites/realspin/2013/11/24/why-the-u-s-remains-the-worlds-unchallenged-superpower/#20f5d25b5b6e
الاستراتيجية،ط١،أبو ظبي،٢٠٠٨.
(٤٦)هاري آر.ياغر،الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي،مركز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتيجية، ترجمة راجح محرز علي،ط١،ابو ظبي،٢٠١١.
(٤٧)هيرفريد مونكلر،الامبراطوريات منطق الهيمنه العالمية،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،ترجمة عدنان عباس علي،ط١،أبو ظبي،٢٠٠٨.